

الانقطاع المدرسي الارادي الظاهرة والأسباب.

سبتمبر 2014

إعداد الأستاذ: منير حسين

رئيس فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بالمنستير – قصبية المديوني

توطئة.....	4
ا-خصائص الظاهرة.....	6
1) تطور مؤشرات ظاهرة الانقطاع على المستوى الوطني.....	6
2) توزيع الظاهرة حسب العمر و الجنس و المستوى الدراسي.....	10
3) أساليب الادارة في معالجة ظاهرة الانقطاع المبكر.....	11
4) تحوّل المنظومة التربوية و انعكاساته.....	14
5) الخصائص العامة للمنقطعين في الولايات الثلاث.....	17
II-أسباب الانقطاع المدرسي.....	24
1) الأسباب المرتبطة بالمنظومة التربوية.....	24
2) الأسباب المرتبطة بالمحيط الأسري.....	38
3) الأسباب المرتبطة بالمحيط الاجتماعي.....	46

الانقطاع المدرسي الارادي : الظاهرة والأسباب.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب التي تدفع بآلاف التلاميذ في المرحلتين الاعدادية والثانوية إلى الانقطاع عن الدراسة في وقت مبكر وبصفة إرادية في البلاد التونسية، وهو ما يعكس فشل المجتمع عبر مختلف الآليات التي وضعها في الإحاطة بالأطفال وتربيتهم من أجل تحقيق هدف التنمية والتأسيس لمجتمع يضمن الرقي والرخاء لكل أبنائه دون اقصاء أو تمييز. كما تعكس ظاهرة التسرب المدرسي عجز وفشل المنظومة التربوية الحالية والتي شرع في تطبيقها في بداية الالفية الثالثة في إطار القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي الصادر في جويلية 2002 والذي أكد في فصله الأول على إجبارية التعليم بالنسبة للأطفال من سن السادسة إلى سن السادسة عشر لكن الواقع والإحصائيات يثبتان أن التسرب المدرسي أصبح شأن يهم خاصة الشريحة العمرية الأقل من 16 سنة والتي تمثل أكثر من نصف المنقطعين إراديا. إضافة إلى ذلك فإن نسبة التمدرس في الشريحة العمرية 6-16 سنة لم تتجاوز 93.2% سنة 2013/2012 وهو ما يؤكد صعوبة تطبيق مبدأ اجبارية التعليم الذي نص عليه القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002. كما أن اعلان وزارة التربية في سبتمبر 2013 عن تطور عدد المنقطعين بنسق تصاعدي بعد الثورة ليلبلغ سنة 2013/2012 أكثر من 107000 منقطع في المرحلتين الاعدادية والثانوية مثل مادة اعلامية أسالت الكثير من الحبر عبر وسائل الاعلام كما أفرزت ردود أفعال كثيرة من قبل الناشطين والمهتمين بالشأن التربوي لكنها لم تخرج كالعادة عن اطار توجيه الاتهامات و تبادلها في اطار المشاحنات والمزايدات السياسية. وقد ارتأينا نحن في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن نقوم بعمل ميداني للبحث عن الاسباب الحقيقية وراء تطور نسبة الانقطاع المدرسي الارادي من سنة الى أخرى والذي يمثل أحد أبرز تداعيات فشل منوال التنمية الحالي الذي انخرطت فيه تونس منذ منتصف الثمانينات وأحد أهم نتائج الكلفة الاجتماعية الباهظة الناجمة عن عولمة الاقتصاد التونسي.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على المعطيات الاحصائية المتوفرة في قاعدة بيانات وزارة التربية عبر تقاريرها السنوية المتعلقة بالانقطاع المدرسي والبيانات الاحصائية للإدارات الجهوية للتربية في كل من ولايات القصيرين والقيروان والمنستير وكذلك على البيانات المتوفرة لدى وحدات النهوض الاجتماعي في الولايات الثلاثة في اطار متابعة الوضع الاجتماعي لبعض حالات الانقطاع المدرسي.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا على تحقيق هذه الدراسة من نقابيين و ناشطين صلب فروع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و مسؤولين و موظفين في الولايات الثلاثة.

وقد أخذنا عينة من المنقطعين شملت 601 منقطع (262 حالة في ولاية المنستير و187 بولاية القيروان و152 بولاية القصرين) في الولايات الثلاثة التي تعكس التباينات في مستوى التنمية في بلادنا حتى نكون أقرب ما يمكن للواقع المتعلق بالانقطاع المدرسي ، إذ مثلت العينة الأولى ولاية داخلية حدودية تعاني من التهميش والفقر وهي ولاية القصرين والتي تعتبر أحد معاقل اندلاع الثورة والحركات الاجتماعية وهي أول ولاية من حيث عدد المنقطعين. أما العينة الثانية فقد أخذت من ولاية القيروان وهي ولاية داخلية تعاني من التهميش وتتميز بضعف مؤشرات النمو والتنمية. أما العينة الثالثة فهي تهم ولاية المنستير وهي توجد في منطقة الوسط الشرقي وتنتمي الى المناطق الساحلية التي تتميز بمؤشرات نمو وتنمية جيدة مقارنة ببقية المناطق.

ومن خلال العينات الثلاثة حاولنا أن نتبع الظاهرة في أبعادها المختلفة لتحسس كل المؤشرات التي تعكس الأسباب الحقيقية التي تدفع بالآلاف التلاميذ الى مغادرة مقاعد الدراسة بصفة مبكرة والعجز عن مواصلة دراستهم وتكوينهم معتمدين في ذلك مقارنة حقوقية تستند إلى التشريعات الدولية والوطنية التي تؤكد على حق الطفل في التربية والتعليم.

ولتحقيق ذلك أعدنا استبيانين الأول موجه الى المؤسسات التربوية للتعرف على الفضاء العام الذي تتم فيه العملية التربوية وتحديد الظروف التي تحيط بها في علاقة مع مختلف العناصر المتداخلة في ذلك. والثاني موجه الى التلميذ المنقطع وقد تضمن جملة من الاسئلة تنقسم إلى أربعة محاور كبرى تستهدف التعرف على التلميذ المنقطع وموقفه وردة فعله تجاه أحد أهم القرارات التي ستؤثر في حياته المستقبلية وهو الانقطاع المدرسي، وكذلك الكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين محيطه العائلي والمدرسي والاجتماعي للغوص في الاسباب الموضوعية والذاتية التي تدفع بأبنائنا الى العجز عن مواصلة الدراسة والانقطاع المبكر عن التعليم الذي يكلف الفرد والمجتمع والدولة ثمنا باهظا يتجلى في تزايد ظواهر الانحراف والهجرة السرية والتطرف الفكري والتخلف المعرفي والتكنولوجي في وقت يشهد فيه العالم تحت تأثير الثورة التكنولوجية تحولات جذرية في مستوى تحقيق التنمية والتقدم والذي أصبح مرتبط بمدى قدرة الشعوب على التحكم في المعرفة والتكنولوجيا في إطار اقتصاد ومجتمع المعرفة الذين باتا شرطين أساسيين لتوليد الثروة والزيادة في قيمتها. كما يعكس الانقطاع المدرسي فشل كل المنظومات المرتبطة بالتربية والتكوين ما يعني ضرورة المراجعة الفورية لها وتقديم بدائل متلائمة مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد وفي اطار توافق اجتماعي يحدد أهداف المشروع التعليمي في تونس ضمن استراتيجية واضحة المعالم تستهدف تنمية البلاد والمجتمع.

1-تطور مؤشرات ظاهرة الانقطاع على المستوى الوطني:

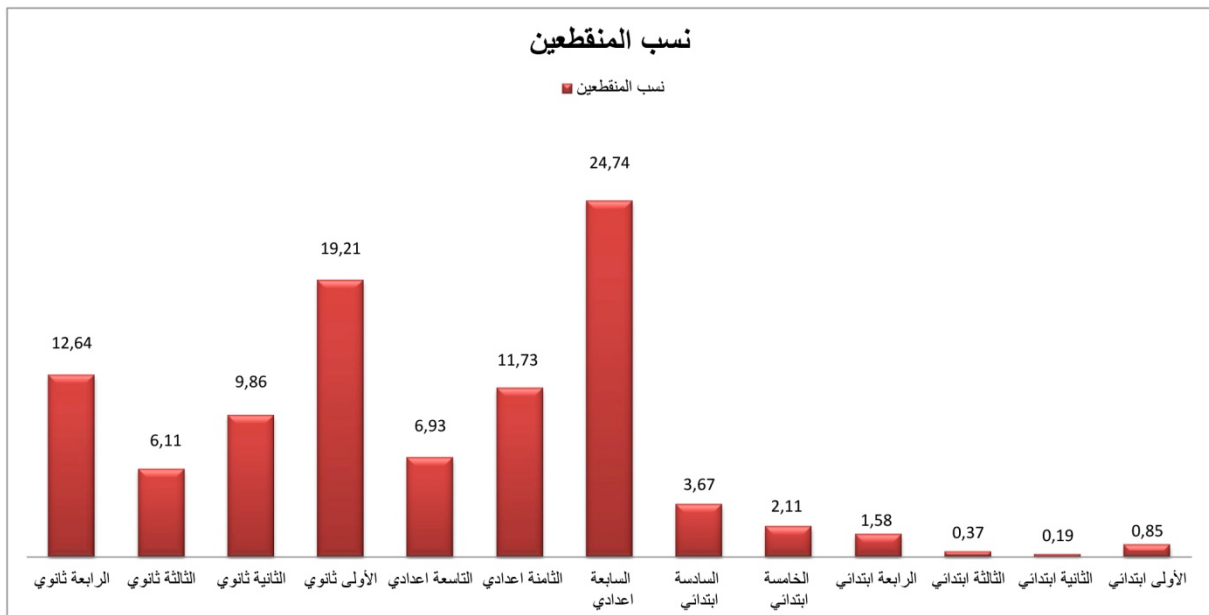
لقد اعتمدنا في تحليل الظاهرة على المعطيات الاحصائية للسنة الدراسية 2012/2011 نظرا لل صعوبات التي اعترضتنا في الحصول على احصائيات 2013/2012 نتيجة عدم تعاون مصالح الوزارة في ذلك ونتيجة لعدم نشرها على موقعها على شبكة الانترنت إلى حد شهر أوت 2014.

شهد الانقطاع المدرسي الارادي تطورا في السنوات الاخيرة ليلعب أكثر من 112.000 منقطع خلال السنة الدراسية 2012/2011 وهو ما يمثل أكثر من 11 % من مجموع التلاميذ المرسمين في المرحلتين الاعدادية والثانوية وحوالي 1% من المرسمين في المرحلة الابتدائية. وتتوزع نسب الانقطاع على المراحل التعليمية حسب إحصائيات وزارة التربية كما يلي:

- حوالي 1% من جملة المرسمين في المرحلة الابتدائية و قد بلغت النسبة في هذه المرحلة أقصاها في مستوى السنة السادسة بـ 2.6% من مجموع التلاميذ المرسمين في هذا المستوى و 1.5% في مستوى السنة الخامسة وهي تتأرجح بين 1% و 0.5% في بقية مستويات التعليم الابتدائي بالسنة الدراسية 2012/2011.

- 10.4% من جملة تلاميذ المرحلة الاعدادية وتبلغ النسبة أقصاها في مستوى السنة السابعة أساسي بـ 14.4% من مجموع التلاميذ المرسمين في هذا المستوى سنة 2012/2011 بينما تبلغ النسبة 8.8% في السنة الثامنة و 6.2% في السنة التاسعة.

- أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت النسبة 11.9% من جملة تلاميذ هذه المرحلة وتبلغ أقصاها في السنة الأولى من التعليم الثانوي بـ 16.1% من جملة المرسمين في هذا المستوى بينما بلغت 13.7% في السنة الرابعة و 9.8% و 6.8% على التوالي في السنتين الثانية و الثالثة ثانوي بالنسبة للسنة الدراسية 2012/2011.



توزيع نسب الانقطاع حسب سنوات الدراسة لسنة 2012/2011

السنة	عدد المنقطعين	%
الأولى ابتدائي	962	0,85
الثانية ابتدائي	216	0,19
الثالثة ابتدائي	412	0,37
الرابعة ابتدائي	1780	1,58
الخامسة ابتدائي	2381	2,11
السادسة ابتدائي	4136	3,67
مجموع الابتدائي	9887	8,78
السابعة اعدادي	27871	24,74
الثامنة اعدادي	13214	11,73
التاسعة اعدادي	7809	6,93
مجموع مرحلة الإعدادي العام	48894	43,40
الأولى ثانوي	21644	19,21
الثانية ثانوي	11107	9,86
الثالثة ثانوي	6884	6,11
الرابعة ثانوي	14236	12,64
مجموع التعليم الثانوي	53871	47,82
المجموع العام للمنقطعين	112652	100

وقد توزعت نسب المنقطعين على المراحل الدراسية كما يلي:

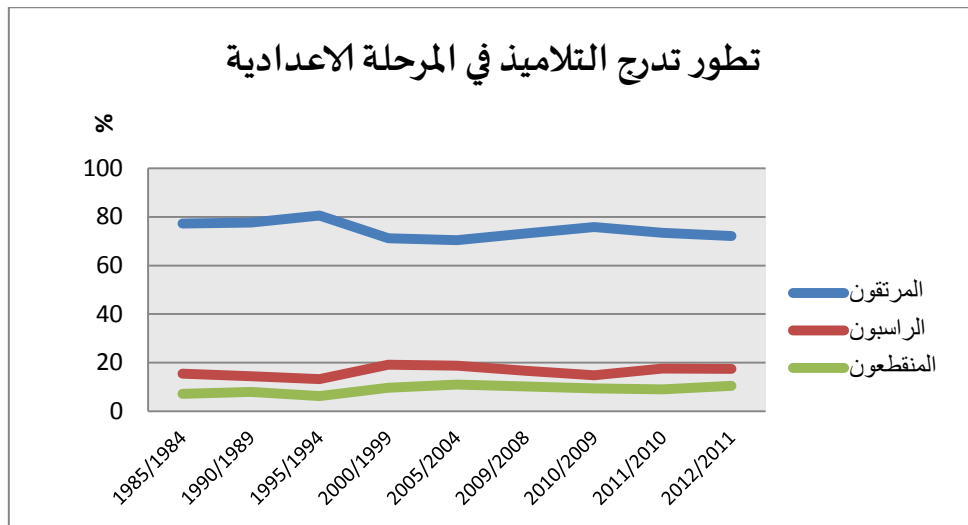
8.7 % في المرحلة الابتدائية و43 % في المرحلة اعدادية و47.8 % في المرحلة الثانوية. أما حسب سنوات الدراسة فقد بلغت أقصاها في السنة السابعة اعدادي بـ 24.7 % و 19.2 % في السنة أولى ثانوي.

و يمثل المنقطعون في السنة السابعة 57 % من جملة المنقطعين في المرحلة اعدادية مقابل 27 % للسنة الثامنة و 16 % للسنة التاسعة. أما في المرحلة الثانوية فإن المنقطعين في السنة الأولى يمثلون 40 % من جملة المنقطعين في هذه المرحلة بينما تتوزع النسب على بقية المستويات كما يلي: حوالي 21 % في السنة الثانية و حوالي 13 % في السنة الثالثة و أكثر من 26 % في السنة الرابعة.

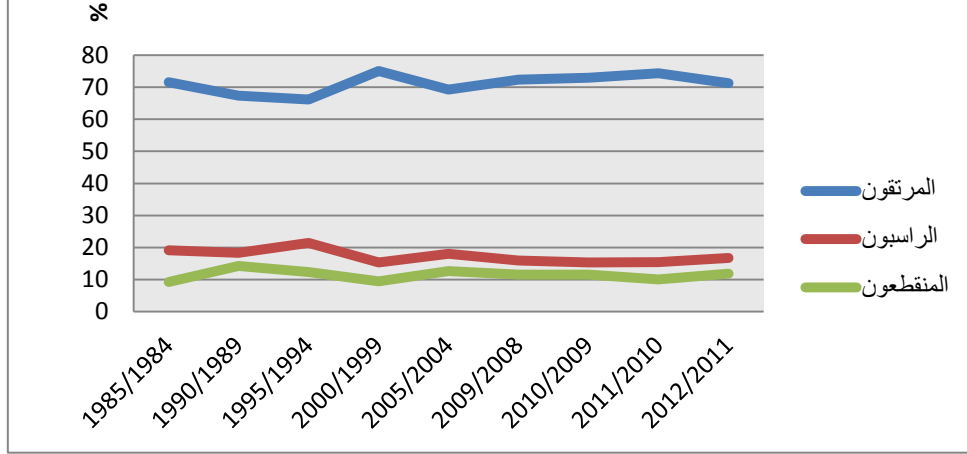


تطور نسب تدرج التلاميذ في الاعدادي والثانوي

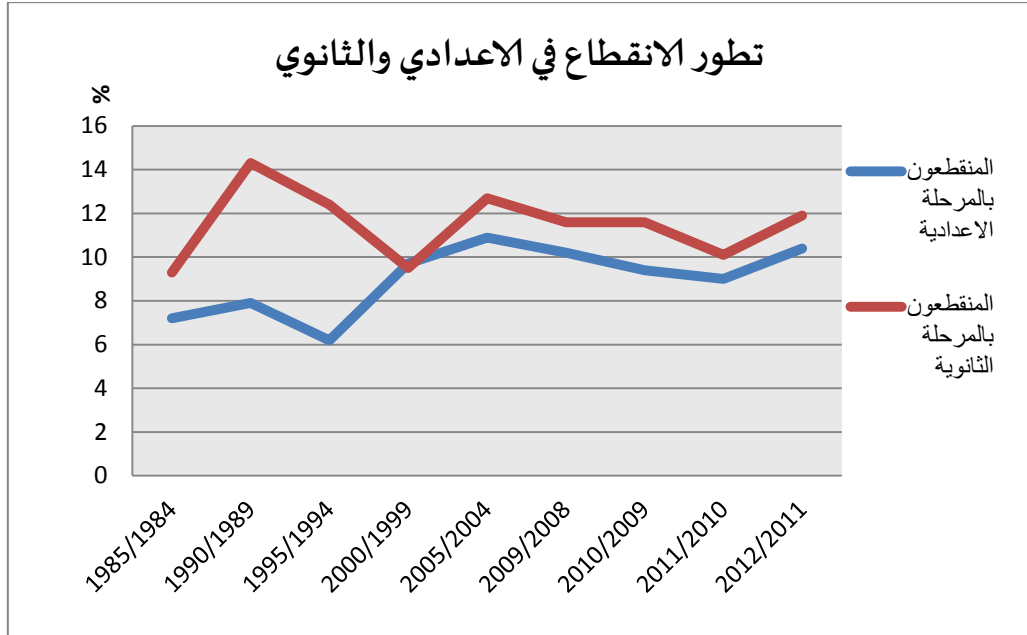
السنة	1985/1984	1990/1989	1995/1994	2000/1999	2005/2004	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
الإعدادي									
المرتقون	77,3%	77,7%	80,6%	71,2%	70,4%	73,2%	75,8%	73,4%	72,2%
الراسبون	15,5%	14,4%	13,2%	19,1%	18,7%	16,6%	14,8%	17,6%	17,4%
المنقطعون	7,2%	7,9%	6,2%	9,7%	10,9%	10,2%	9,4%	9%	10,4%
الثانوي									
المرتقون	71,6%	67,4%	66,2%	75,1%	69,3%	72,4%	73%	74,4%	71,3%
الراسبون	19,1%	18,3%	21,4%	15,4%	18%	16%	15,4%	15,5%	16,8%
المنقطعون	9,3%	14,3%	12,4%	9,5%	12,7%	11,6%	11,6%	10,1%	11,9%
الجملة									
المرتقون	75,3%	73,7%	74,8%	72,7%	69,9%	72,9%	74,4%	73,9%	71,7%
الراسبون	16,8%	15,9%	16,5%	17,7%	18,4%	16,3%	15,1%	16,5%	17,1%
المنقطعون	7,9%	10,4%	8,7%	9,6%	11,7%	10,8%	10,5%	9,6%	11,2%



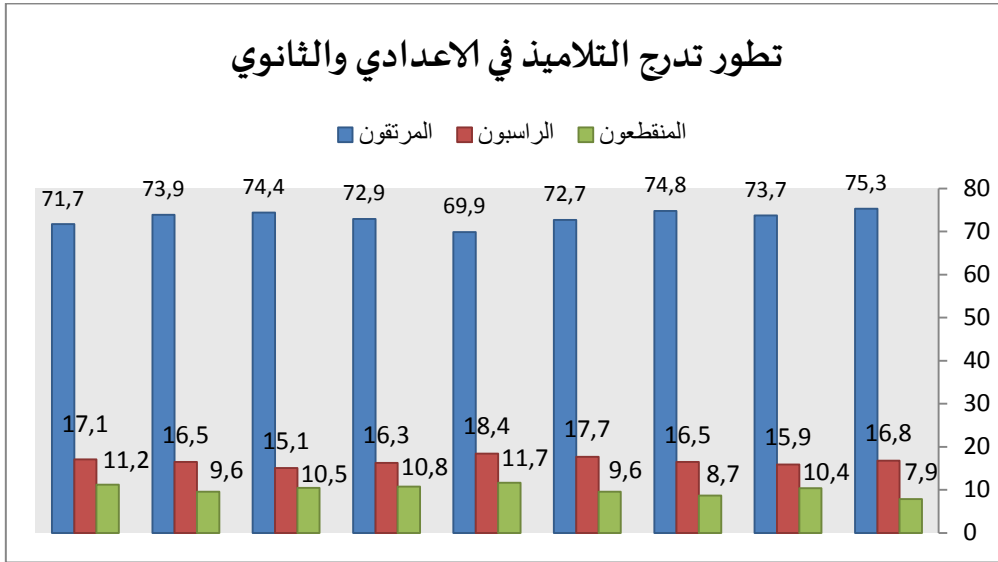
تطور تدرج التلاميذ في المرحلة الثانوية



تطور الانقطاع في الاعدادي والثانوي



وقد سجلت هذه الظاهرة في المرحلتين الاعدادية والثانوية نموا تدريجيا بنسق سريع منذ منتصف الثمانينات. إذ ارتفع عدد المنقطعين من حوالي 26000 منقطع في السنة الدراسية 1985/1984 الى 57613 في السنة الدراسية 1995/1994 وحوالي 127000 سنة 2005/2004 قبل ان تستقر في مستوى 100.000 في السنوات التي تليها. وقد بلغت في 2013/2012 أكثر من 107.000 منقطع أي ما يمثل حوالي 12% من جملة التلاميذ المرسمين. وقد كان نسق نمو هذه الظاهرة بعد الثورة مرتفعا نسبيا إذ تدرجت نسبة الانقطاع من 9.6% خلال السنة الدراسية 2011/2010 الى 11.2% في 2012/2011، وهو ما يؤشر الى ان الوضع في المدرسة العمومية يتدهور أكثر فأكثر وهذا ما بينته الأحداث الاخيرة في أواخر السنة الدراسية 2014/2013 من تصاعد للكثير من المشاكل المرتبطة بالانفلات والفوضى مثل تفاقم ظاهرة العنف المدرسي والغش في الامتحان والاعتداءات على أفراد الأسرة التربوية وغيرها.



كما أن الفشل المدرسي والذي يعتبر الرافد الأساسي لظاهرة الانقطاع المدرسي يتطور باستمرار بارتباط وثيق بتهرئة المنظومة التعليمية بكل مكوناتها وعجزها عن مواكبة التحولات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع التونسي منذ تبني منوال التنمية الحالي، والتي انعكست بكل ثقلها على حقوق أطفالنا في تعليم متطور يضمن لهم تكويننا جيدا ويؤمن لهم مستقبلهم. فقد ارتفعت نسبة الرسوب تدريجيا من 16,5% في 1995/1994 الى 18,4% في 2005/2004 قبل أن تستقر ما بين 16% و17% بعد ذلك. وبالتوازي مع ذلك سجلت هذه النسبة في المرحلة الاعدادية نموا هاما من 13,2% في السنة الدراسية 1995/1994 الى حوالي 19% في السنة الدراسية 2005/2004 قبل أن تستقر في حدود 17% بعد الثورة. أما في التعليم الثانوي فقد تدرجت النسبة نحو الانخفاض من 21,4% سنة 1995/1994 الى 18% سنة 2005/2004 وفي حدود 17% بعد الثورة. أما نسب النجاح فقد عكست أيضا هذا الفشل إذ تقلصت تدريجيا من حوالي 75% سنة 1995/1994 إلى أقل من 72% بعد الثورة مع وجود تباينات من سنة إلى أخرى.

2- توزيع الظاهرة حسب العمر والجنس والمستوى الدراسي :

تؤكد الاحصائيات أن ظاهرة الانقطاع تهم خاصة الشرائح العمرية بين 13 سنة و17 سنة. فالأطفال الذين هم في هذه السن يمثلون حوالي 78% من مجموع المنقطعين عن الدراسة في السنة الدراسية 2012/2011 وتبلغ النسبة أقصاها في مستوى السنة السابعة في الشريحة العمرية 13 - 14 سنة فقد بلغ عدد المنقطعين في هذه السن 27871 أي ما يمثل 14,4% من جملة التلاميذ المرسمين في هذا المستوى سنة 2012/2011 يليها الشريحة العمرية 16 - 17 سنة التي تهم مستوى السنة أولى ثانوي حيث بلغ عدد المنقطعين 21644 في نفس السنة أي ما يمثل 16,1% من جملة المرسمين في هذا المستوى و يمثل المستويين وحدهما حوالي نصف المنقطعين

بـ 47.2 % مما يشير بوضوح الى الخلل الموجود في منظومة التكوين والقطيعة التي نسجلها بين مختلف مراحل التعليم والتي تنعكس خاصة على التلاميذ الأكثر هشاشة.

أما على مستوى الجنس فالانقطاع أصبح ظاهرة ذكورية بامتياز فعدد الذكور المنقطعين يمثل ضعف عدد الإناث في المرحلة الاعدادية 33055 مقابل 15839 للإناث. أما في التعليم الثانوي فتفوق نسبة المنقطعين الذكور في الثلاث مستويات الأولى نسبة الإناث. وفي السنة الأولى مثلا تبلغ نسبة الذكور حوالي 58 % مقابل 42 % للإناث وفي السنتين الثانية والثالثة تكون النسب على التوالي كما يلي 57 % مقابل 43 % و 64 % مقابل 36 % ولا تتفوق نسبة الإناث في الانقطاع المدرسي إلا في مستوى السنة الرابعة الثانوي حيث تبلغ 53.4 % للإناث مقابل 46.6 % للذكور.

تشير كل الاحصائيات الى وجود ثغرة في المنظومة التربوية تهم خاصة مسألة الانتقال من مرحلة الى أخرى، إذ يجد التلاميذ صعوبات كبيرة في التأقلم مع الظروف الجديدة التي يجدونها كلما تدرجوا من مرحلة إلى أخرى في التعليم وهذا ما يبدو جلياً في مستوى السنة السابعة أساسي والسنة الأولى من التعليم الثانوي. كما ان إلغاء مناظرات الارتقاء من مرحلة الى اخرى وجعل الارتقاء آلي زاد في الطين بلّة خاصة وأن نسبة هامة من التلاميذ أصبحت لا تخضع إلى تقييم موضوعي عبر امتحانات وطنية لمستواها بل ان منظومة التقييم أصبحت تخضع لاعتبارات ذاتية ومادية تتداخل فيها المحسوبة والظروف المادية للتلميذ والاعتبارات الشخصية التي تهم الإطار التربوي، ولا يفوتنا التذكير هنا بمسألة التضخيم في أعداد التقييم التي نجدها تقريبا في كل المستويات ولكن خاصة في المستويات النهائية لكل مرحلة حيث تنشط سوق الدروس الخصوصية ودروس الدعم التي تعكس ظاهرة سلعة التعليم وإخضاعه إلى مقاييس اقتصاد السوق رغم أنه شأن عمومي ، وهو ما سمح باعتماد كل الأساليب للتضخيم في الاعداد بكل الوسائل خاصة وأن المسألة أصبحت مرتبطة بسوق غير منظمة لا تخضع لأي رقابة او تقييم موضوعي وهو ما تبينه احصائيات وزارة التربية بوضوح حول الفوارق في المعدلات المسندة خلال السنة الدراسية والمعدلات المحصلة في الامتحانات الوطنية حيث يصل هذا الفارق الى اكثر من الضعف خاصة في امتحانات شهادة البكالوريا. وقد ولد هذا الوضع حركة عكسية في صفوف عدد هام من تلاميذ البكالوريا الذين أصبحوا يفضلون مغادرة المعاهد العمومية للالتحاق بالمؤسسات الخاصة للحصول على معدلات سنوية أعلى لاحتسابها في معدل الامتحان الوطني بـ 25 % . وتضخيم العدد لا يهتم المدارس الخاصة فحسب بل استفحلت الظاهرة في المعاهد العمومية في كل المستويات تقريبا وخاصة في مستوى البكالوريا والتي أصبح يسودها أيضا منطق سلعة التعليم الذي يهتم جل المواد وخاصة المواد ذات الضواريب المرتفعة مما

تسبب في استفحال ظواهر التمييز و المحسوبية في التعامل مع التلاميذ ما أدى بالمس بأحد أهم المبادئ التي يقوم عليها التعليم العمومي وهو مبدأ تكافؤ الفرص.

3-أساليب الادارة في معالجة ظاهرة الانقطاع المبكر:

لا بد من الإشارة الى ان تدخل الادارة خاصة في فترة ما بعد التسعينات عبر ما يعرف بمشاريع إصلاح المنظومة التربوية ساهم في تعميق ظاهرة الانقطاع فمع تغلغل منوال التنمية الحالي وما أفرزه من تحولات اقتصادية واجتماعية جاء القانون التوجيهي للتعليم في 2002 ليكرس مبدأ إخضاع منظومة التربية والتكوين لمتطلبات وحاجيات الانفتاح الاقتصادي والانخراط في العولمة عبر تكوين يد عاملة مؤهلة نسبيا ورخيصة موجهة لتلبية حاجيات الاستثمار الخاص والقطاعات التصديرية وهو ما جعل مستقبل الآلاف من الشباب من حاملي الشهادت يصبح مرتبنا بمدى تحمل القطاع الخاص لمسؤولياته في مجالي الاستثمار والتشغيل. والواقع أنه ورغم كل الامتيازات والإعفاءات التي منحت للقطاع الخاص بعنوان التشجيع على الاستثمار فإن التشغيل لم ينمو بالنسق المرجو ولم يمتص ما كان يفرزه خاصة التعليم العالي سنويا من آلاف أصحاب الشهادت الى سوق الشغل، وهو ما أدى الى ارتفاع نسب البطالة في صفوفهم ، وقد خلف هذا الواقع الجديد إحباطا في صفوف التلاميذ الذين أصبحوا يشعرون أن المستقبل غير مضمون و كانت أهم نتائج هذا الواقع هي تقويض المبدأ الذي ارتكزت عليه المنظومة التربوية إبان مرحلة ما بعد الاستقلال و المتمثل في اعتماد التعليم كأداة للارتقاء الاجتماعي. وهو ما انعكس سلبا على التعليم العمومي وأدى الى تفاقم مشاكله المختلفة والتي عمل النظام السابق على التغطية عليها باتخاذ جملة من القرارات المرتجلة للترفيغ في نسب النجاح حتى يغطي على الفشل التي تسببت فيه اختياراته الخاطئة مثل ادماج المعدل السنوي بنسبة 25% في احتساب معدل امتحان البكالوريا أو فرض الارتفاع الآلي في نهاية التعليم الابتدائي و الاعدادي . كل هذه التدخلات التي كان جزءا منها تحت ضغط القوى المالية الخارجية في اطار تحرير سوق الخدمات العمومية وخصوصتها ساهمت في ارتفاع نسبة الانقطاع المدرسي والتي تعاملت معها الادارة بمرونة كبيرة. فإلى جانب محدودية الدراسات المعمقة التي اهتمت بهذه الظاهرة فان وزارة التربية اكتفت بتنظيم بعض الندوات والملتقيات التي تناولت الظاهرة في ابعادها المطلقة دون أن تتطرق بعمق إلى الأسباب الحقيقية لتفاقم هذه الظاهرة والمتمثلة في التحولات الكبرى التي شهدتها المجتمع التونسي في إطار منوال التنمية الذي شرع في تطبيقه مع الانفتاح على حركة العولمة. أما فيما يتعلق بالجانب الاجرائي المرتبط بانقطاع التلميذ فعادة ما تكتفي الادارة بتوجيه مراسلات الى الولي دون متابعات او تنسيق مع بقية الادارات المعنية بالشأن التربوي والاجتماعي وما يمكن ملاحظته ان الانقطاع يمثل الحلقة الاخيرة في مسار التسرب المدرسي فعادة ما يسبق ذلك جملة من المؤشرات والسلوكات لا يتم التفتن اليها او التعامل معها بطرق غير سليمة في كثير من الاحيان تؤدي الى التسريع في نسق الانقطاع فالوضع الذي

يعيشه التلميذ المنقطع في المؤسسة التربوية عادة ما يؤثر الى إمكانية الانقطاع مثل تكرار الغيابات وسوء السلوك في القسم و عدم الاهتمام و الإنطواء وتدهور الأعداد الدراسية

وفي كثير من الأحيان فإن التدخل في هذا المستوى يتم بتقدير من المرشد التربوي أو القيم بالاعتماد على مبادرات فردية. إذ نلاحظ غياب الاطارات المختصة في علم النفس التربوي وعلم نفس الطفل في مؤسساتنا التربوية كما ان الاطارات التربوية لم تتلق تكوينا في هذا المجال يضمن حسن تدخلها لمعالجة هذه الظاهرة. وبصفة عامة لا تتجاوز التدخلات الأولية المرة الواحدة ولا تقع متابعتها أبدا إلا استثنائيا كما أن تصنيف التلاميذ المعنيين بالانقطاع يخضع لتقديرات القيم المكلف بمكتب الإصغاء والذي يكون غير قار ولا يتم التفطن بهذا الأسلوب إلا للتلاميذ المشاكسين الذين يقع إقصاءهم من الدرس أما التلاميذ الذين لا يثيرون مشاكل ولا يهتمون بالدرس فلا يتم التفطن لهم عادة رغم أنهم مرشحون جديا للانقطاع المدرسي وهم يمثلون أكثر من نصف الذين ينقطعون. وبصفة عامة فإن السلوك الغير عادي هو المحدد في تصنيف التلاميذ عن طريق مكتب الاصغاء إن وجد فعلا في المؤسسة. كما نشير الى ان بعض التلاميذ يبادرون بمفردهم إلى التوجه إلى مكتب الاصغاء وهم اساسا التلاميذ الذين يعانون من ضعف النتائج ويرغبون في تحسينها وفي أغلب الأحيان يسفر الإنصات إلى تقديم بعض النصائح مثل التوجه إلى التكوين المهني وفي أغلب الأحيان يقع توجيه التلاميذ الى المرشد الاجتماعي او إلى الطبيب المدرسي حسب الحالات. أما في حالة الانقطاع فإن الادارة تتصرف حسب القانون كما يلي:

- مراسلة الوالي في اليوم الرابع من الغياب المتواصل.
- توجيه مراسلة ثانية إلى الوالي بعد 10 أيام من تاريخ الانقطاع.
- توجيه مراسلة ثالثة وأخيرة إلى الوالي بعد 17 يوم من تاريخ الانقطاع.
- شطب التلميذ وإعلام الوالي بذلك بعد 21 يوم من تاريخ الانقطاع.

و نلاحظ هنا أنه لا يوجد تنسيق بين وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية حيث لا يتم إعلام هذه الأخيرة بالانقطاع، والتدخل يقتصر فقط على توجيه إعلام للوالي والذي في أغلب الأحيان يكون على علم بالانقطاع. ومن أهم الإخلالات التي يمكن ملاحظتها في أساليب الإدارة تجاه هذه الظاهرة هي:

- غياب التكوين في مجال التعامل مع ظاهرة الانقطاع المدرسي.
- عدم التنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية لمتابعة حالات التلاميذ المعنيين بالتسرب المدرسي.
- عدم وضع آليات تمكن من الوقاية من التسرب المدرسي قبل وقوعه.

- عدم تكوين الإطار التربوي في مجال علم النفس التربوي حتى يتمكن من استشعار الحالات المهددة بالانقطاع المدرسي.
- عدم إنجاز الدراسات الميدانية التي تنبع من الواقع المدرسي والاجتماعي لكل منطقة حتى يتسنى وضع الحلول العملية للحد من هذه الظاهرة.
- عدم التقييم الموضوعي للمنظومة التربوية ولنتائجها المتردية في التكوين والتي ورغم الإجماع الحاصل حول ضعف مردوديتها من حيث الكيف تسعى الإدارة إلى ترقيعها عبر فرض حلول ارتجالية للتغطية على الحقيقة.

4- تحول المنظومة التربوية وانعكاساته:

لقد كان لتغلغل منوال التنمية الحالي وما أفرزه من تحولات هامة مست خاصة الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة وضعفا في النسيج الاجتماعي التونسي دورا أساسيا في إضعاف وتراجع القيم التي انبنى عليها المجتمع التقليدي التونسي وذلك تحت ضربات زحف قيم مجتمع الاستهلاك، ولم يمر هذا التحول دون أن يخلف تداعيات هامة على حق الطفل في التعلم والتي تبلغ ذروتها بإجباره على الانقطاع المدرسي بطرق غير مباشرة وما يعنيه ذلك من فشل وعجز المجتمع ككل عن ضمان أحد الحقوق الأساسية للطفل وهو حق التعلم. ويبدو أن المتغيرات التي شهدتها المجتمع التونسي انعكست بشدة على الشرائح الاجتماعية الضعيفة والهشة وخاصة منها الشباب الذين كانوا أولى ضحايا هذا المنوال من خلال ارتفاع ظاهرة الانقطاع المدرسي والبطالة والانحراف والهجرة السرية والتطرف الفكري والإرهاب وهي كلها ظواهر أصبحت تعصف بشبابنا وبمستقبله. والكلفة التي أصبح يخلفها الفشل المدرسي على الدولة والمجتمع أصبحت باهضة جدا إذ قدرت وزارة التربية هذه التكلفة في 2013 بحوالي 13% من ميزانيتها أي 345 مليون دينار تتوزع كما يلي: 137 مليون دينار للرسوب و 207 مليون دينار للانقطاع ويضاف إلى الكلفة المادية الكلفة الاجتماعية الباهضة جدا والمتعلقة بتنامي ظواهر الانحراف الاجتماعي والنقص في التأهيل والتكوين الذي أصبح شرط من شروط تحقيق التنمية والتقدم في زمن العولمة.

فتدني مستوى التعليم والتكوين أصبح يشكل عائقا في مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى التي يشهدها الاقتصاد المعولم وهو ما يؤثر في مستقبل الدولة من حيث التنمية والتقدم. لقد ركزت الكثير من الدراسات السابقة على هذه الظاهرة وحاولت أن تقدم أسبابا مختلفة لتناميها كما نهدت لانعكاساتها الخطيرة على المجتمع والدولة، وإجمالا يحصر

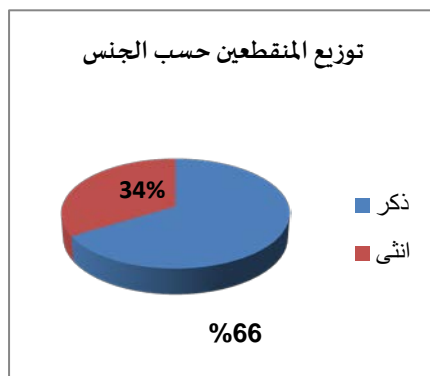
الخبراء والباحثون أسباب الظاهرة في أربعة مجالات مرتبطة بالطفل المنقطع وتفاعله معها وهي أساسا الأسباب الاجتماعية والعائلية والمدرسية والذاتية. إذ يؤكد الخبراء على تفاعل كل هذه الأسباب لتفرز وضع الفشل المدرسي الذي يؤدي بالضرورة إلى الانقطاع والتسرب في مرحلة مبكرة. و يبدو فعلاً أن هذه الظاهرة معقدة جدا من خلال تفاعلاتها المختلفة مع ما يحدث من تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة أفرزت مفارقة هامة. فمن ناحية يتم تثمين التعليم والتكوين ذو المحتوى الجيد والذي يهتم النخبة من التلاميذ صلب العائلة وفي المقابل نلاحظ تراجعاً لمكانة التعليم في المجتمع مرتبط بتقلص المنفعة الاقتصادية للدراسة وهو ما كان له تأثير كبير على موقف المجتمع والعائلة من الاستثمار في التعليم الذي وإن كان إلى حد منتصف الثمانينات وسيلة للارتقاء الاجتماعي بالنسبة لأغلب الشرائح الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة فإنه أصبح اليوم مع تزايد نسبة العاطلين من أصحاب الشهادات وعجز الاقتصاد التونسي عن استيعابهم عبء وجهد مضني غير مضمون و يؤدي في أغلب الاحيان إلى التموقع في مستوى الشرائح الاجتماعية المتوسطة المهددة بالتفكير. كما كان للاقتصاد الموازي والقطاع غير المنظم تأثيرا اجتماعيا هاما بتنامي ظاهرة الإثراء السريع والفاحش أحيانا عبر تعاطي التجارة الموازية وخاصة التهريب الذي أخذ أبعادا خطيرة مع تنامي ظاهرة الفساد وتفشييه في مؤسسات الدولة. إلى جانب بروز قيم الربح السريع والحصول على الثروة بطرق سهلة عبر الاتجار في الممنوعات وممارسة القمار والإدمان على التنمية الرياضية وغيرها... وكان لهذه الظواهر وقع كبير على الشباب التلميذي الذي عصفت به قيم مجتمع الاستهلاك الجديدة والتي كانت تسوقها مختلف وسائل الإعلام في إطار مواكبة التحولات الاجتماعية في البداية وتحول الأمر تدريجيا إلى سياسة ممنهجة من قبل الدولة تجلت في مختلف السياسات التي تبنتها في مجال التعليم وأهمها مشروع إصلاح التعليم في بداية الالفية الثالثة والذي انبنى على مقاربة تسوق "لمشروع مدرسة الغد" ومناهج الكفايات الأساسية، والتي مثلت تطبيقا لرؤيا خارجية وقع تسويقها حتى تتلائم منظومة التكوين مع متطلبات الاقتصاد المعولم وحاجيات الاستثمار الخاص واستجابة لإملاءات وشروط الهياكل المالية الدولية في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي. وفي هذا الإطار جاء القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي الذي صدر في 23 جويلية 2002 والذي أسس لمرحلة وتطورات جديدة لمشروع التعليم في تونس أحدثت قطيعة مع متطلبات التنمية المحلية والداخلية وهيأت للاستجابة لمتطلبات الاستثمار الأجنبي الخاص والاقتصاد المعولم. وقد خلف هذا الإطار القانوني الجديد تداعيات خطيرة برزت نتائجها تدريجيا مع تقدم السنوات التي شملت جوانب مختلفة من أهمها:

- التراجع الكبير لمستوى التكوين والذي برز في كل المستويات وفي كل مراحل التعليم.
- النقص الكبير في الإطارات المهنية المتوسطة التكوين مع إلغاء التعليم المهني.
- التضخم الكبير لأصحاب الشهادات العلمية والاختصاصات المختلفة التي لا تجد مكانا لها في سوق الشغل ضمن منظومة الاقتصاد الوطني.
- تهرأ منظومة التقييم التي أصبحت عاجزة عن بلوغ جودة الفرز بين التلاميذ مع تنامي ظواهر جديدة واستفحالها مثل الغش في الامتحان والدروس الخصوصية.
- تضخم معدلات التقييم ونسب النجاح للتغطية على فشل المنظومة التربوية. ففي الوقت الذي كنا نسجل فيه تنامي مستمر لنسب النجاح كان مستوى التكوين يسجل تراجعا ملحوظا يعكس الفشل الذريع لهذه المنظومة.
- استفحال ظاهرة الانقطاع المدرسي والظواهر السلوكية الأخرى التي ارتبطت بالقيم الجديدة التي سادت في المجتمع والتي من أبرزها العنف المدرسي والسلوكيات اللاأخلاقية والغش في الامتحانات الذي طال حتى الامتحانات الوطنية الكبرى مثل امتحان البكالوريا والامتحانات الجامعية.

وقد أصبح التعليم أحد أبرز أدوات التفرقة الاجتماعية والتمييز بين أفراد المجتمع خاصة مع تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية التي ضربت أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظومة التربوية وهي مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين كل أبناء الشعب الواحد وقد مس ذلك في جوهر الحق في التعليم الذي يجب أن تكفله الدولة إذ أصبح من الصعب جدا على أبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة مواكبة المتطلبات الجديدة التي فرضتها مقاربات الكفايات الأساسية وهي دروس الدعم والإسناد. بل إن محتوى الدرس الذي أصبح يقدم في مختلف المواد أصبح لا يفي بالحاجيات الأساسية التي يتطلبها التكوين وهي المعرفة باعتبار أن المقاربة الجديدة نصت على أن يكون التلميذ هو محور العملية التربوية عكس المقاربة القديمة التي كانت تقوم على جعل المعرفة هي محور العملية التربوية. وعندما كان المربون يتساءلون عن كيفية الحصول على الكم المعرفي الضروري للتكوين كانت الإجابات تؤكد على أن المعرفة متوفرة في الكتب وعلى الشبكة المعلوماتية وكأن الولوج إلى هذه الوسائل ممكن وسهل بالنسبة لكل شرائح المجتمع فالحصول على المعلومة عبر هذه الوسائل بالنسبة للشرائح الفقيرة والمتوسطة الدنيا أصبح مكلفا جدا وهو ما أثر على مردودية التعليم العمومي وفتح المسار أمام استفحال ظاهرة الدروس الخصوصية بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من الشرائح الاجتماعية الميسورة والمتوسطة العليا

بينما أقصي من ذلك التلاميذ المنحدرين من الشرائح الاجتماعية الضعيفة والمهمشة والذين كان مصيرهم الأساسي هو الانقطاع عن الدراسة بصفة مبكرة والعجز عن مواصلة التعليم. وهذا ما جعل منظومتنا التربوية تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج المنظومة الاجتماعية المبنية على اللامساواة وانتهاك الحقوق بعد ما كانت و إلى حد الثمانينات أداة للارتقاء الاجتماعي. وبذلك مثلت الدولة عبر تبنيها وفرضها للمنظومة التربوية التي جاء بها مشروع القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي أحد أهم الفاعلين في انتهاك حق التعليم الذي يمثل أحد أبرز الحقوق التي صادقت عليها والتي نصت عليها التشريعات الدولية وأبرزها ميثاق حقوق الإنسان وحقوق الطفل والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

5: الخصائص العامة للمنقطعين في الولايات الثلاثة:



توزيع المنقطعين حسب الجنس		
الجنس	العدد	النسبة
ذكر	399	66,39
انثى	202	33,61
الجملة	601	100

- لقد بينت العينة من المنقطعين في الولايات الثلاث جملة من الخصائص والمعطيات المتعلقة بنوعية التلاميذ المعرضون أكثر من غيرهم إلى انتهاك حقوقهم عبر حرمانهم من مواصلة دراستهم.

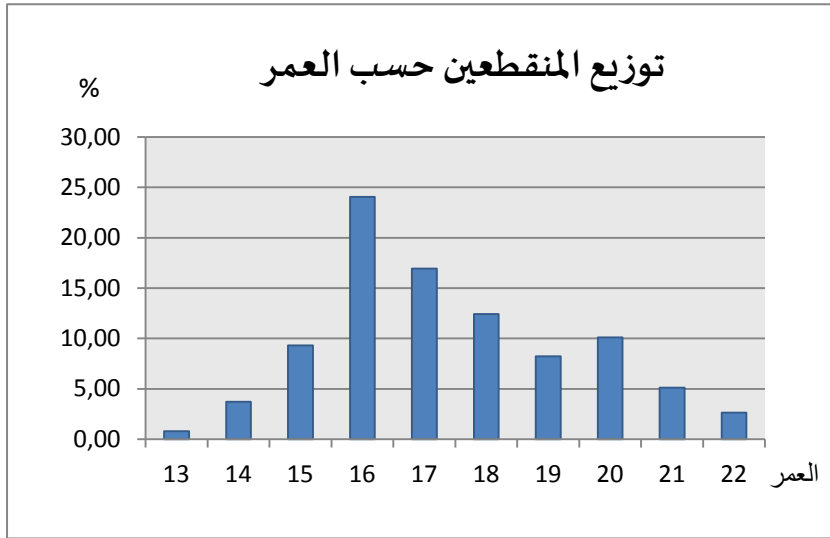
- فحسب الجنس تهم ظاهرة الانقطاع الأطفال الذكور الذين يمثلون 3/2 المنقطعين مقابل 3/1 بالنسبة للإناث فالظاهرة أصبحت تستفحل أكثر فأكثر في صفوف الذكور من التلاميذ الذين أصبحوا يجدون صعوبات كبيرة في التأقلم مع المنظومة التربوية رغم الليونة الكبيرة التي تتميز بها في التعامل معهم عبر مختلف ألياتها.

- أما توزيع المنقطعين حسب العمر فإننا نلاحظ استفحال هذه الظاهرة في الشريحة العمرية 16 و 17 سنة اللذان يمثلان على التوالي 24.07% و 16.93% .

وإذا أخذنا الشريحة العمرية الأقل من 17 سنة فإنها تمثل وحدها 37.9% من مجموع المنقطعين مما يشير إلى صعوبة تطبيق قانون إجبارية التعليم رغم دخوله حيز التنفيذ منذ بداية التسعينات وهو ما يطرح الإشكاليات الكبرى التي يعاني منها هؤلاء المنقطعين من حيث التكويين خاصة وأن

43.7% منهم فقط اتجهوا إلى التعليم التقني قصد الحصول على مؤهل مهني يمكنهم من الاندماج في سوق الشغل أما البقية فإنهم إما اتجهوا مباشرة إلى سوق الشغل 22.86% أو أصبحوا عاطلين 31.96% ويمثل هؤلاء بصفة خاصة إعادة إنتاج للأمية داخل المجتمع ويد عاملة هشة ورخيصة ليس لها تكوين أو تأهيل يذكر. كما نشير إلى وجود نسبة ضئيلة من الذين انقطعوا توجهوا إلى التعليم الديني وهي ظاهرة جديدة برزت بعد الثورة وإن مازالت محتشمة.

توزيع المنقطعين حسب العمر

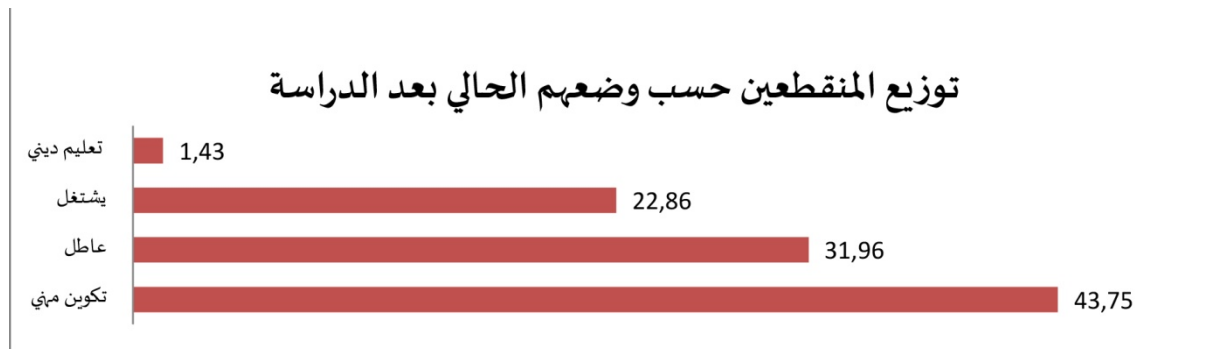


العمر	العدد	النسبة
13	5	0,78
14	24	3,73
15	60	9,32
16	155	24,07
17	109	16,93
18	80	12,42
19	53	8,23
20	65	10,09
21	33	5,12
22	17	2,64
الجملة	601	100

توزيع المنقطعين حسب وضعهم الحالي بعد الدراسة

النسبة	العدد	الوضع
43,75	245	تكوين مهني
31,96	179	عاطل
22,86	128	يشتغل
1,43	8	تعليم ديني
100	560	الجملة

توزيع المنقطعين حسب وضعهم الحالي بعد الدراسة

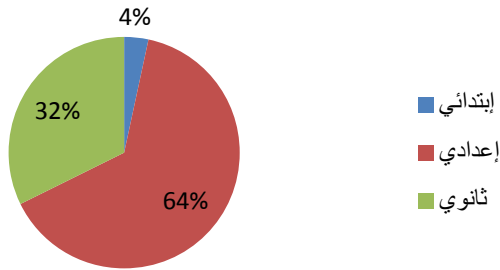


أما توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي فيؤكد ضعف مستوى التكوين عند الانقطاع فحوالي 64% منهم لم يتجاوز مستواهم الدراسي المرحلة الإعدادية وما يعني ذلك من ضعف في مستوى التكوين وعادة ما يتميز هؤلاء بتدري درجة اتقانهم وفهمهم للغة العربية وهو ما يتضح أثناء إنجاز الاستجاب أو من خلال الأخطاء التي ارتكبوها أثناء الإجابات ما يؤكد في الحقيقة التدرج الكبير لمستوى التعليم والتكوين في المدرسة التونسية. أما الذين لهم مستوى ثانوي فيمثلون 32.32% من ضـمنهم أكثر من 70% لم يتجاوز مستواهم الدراسي السنة الأولى من التعليم الثانوي أما المنقطعون في المستوى الابتدائي فلا يمثلون سوى 3.37% رغم أن النظام التعليمي لا يسمح بمغادرتهم ويمكنهم من الارتقاء الآلي إلا أن ظروفهم الاجتماعية حالت دون إمكانية مواصلة دراستهم لتعليمهم كما أن الدولة لا تضع آليات واضحة تمكن من الإحاطة بهم وتكفل مواصلة دراستهم رغم أن القانون التوجيهي ينص على ذلك .

توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي عند الانقطاع

النسبة	العدد	المستوى
3,37	20	ابتدائي
64,31	382	إعدادي
32,32	192	ثانوي
100	594	الجملة

توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي عند الإنقطاع

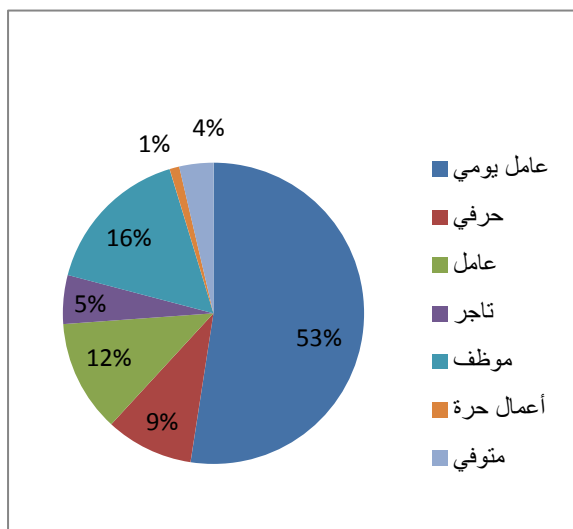


- أما توزيع المنقطعين حسب الوسط الجغرافي فتبين الإحصائيات أن ظاهرة الانقطاع تهم الوسطين الحضري والريفي بنفس الكيفية ، ولكنها تسجل ارتفاعا واضحا خاصة في الوسط الريفي نتيجة تدرج الظروف الاجتماعية والمادية بسبب خاصة التهميش والفقر فقد لاحظنا أن بعد المؤسسة التربوية عن المسكن يؤثر بصفة مباشرة في الانقطاع خاصة بالنسبة للفتيات وهو ما صرحت به أغلب المنقطعات في المناطق الريفية التي وقع فيها الاستقصاء و يتدعم ذلك خاصة عند غياب المطعم في المؤسسة التربوية مما يضطر التلاميذ الذين يقطعون مسافات بعيدة نسبيا عن سكنهم إلى الانتظار أمام المؤسسات التربوية إلى حين عودة المؤسسة إلى العمل في الفترة المسائية. وهو ما يجبر هؤلاء التلاميذ إلى البقاء خارج المنزل من الصباح الباكر وإلى حين العودة المسائية متأخرين ومرهقين مما يحول دون إمكانية قيامهم بواجباتهم المدرسية والمذاكرة. خاصة وأن ظروف النقل صعبة جدا في المناطق الريفية.

- أما التوزيع حسب الوسط الاجتماعي فيبرز بوضوح أنّ ظاهرة الانقطاع المدرسي هي بالأساس شأن يهم الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة الدنيا حيث يتداخل الوضع الاجتماعي والمادي الصعب مع تدهور المنظومة التربوية ليفرز وضع الفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة. وهذا ما يجعل التعليم في تونس أداة لإعادة انتاج نفس العلاقات الاجتماعية والمحافظة على التركيبة الاجتماعية التي أفرزها منوال التنمية المكرس لاقتصاد السوق المحررة من كل القيود فحوالي نصف المنقطعين عن التعليم في الولايات الثلاثة ينتمون الى الشرائح الاجتماعية الهشة التي لاتملك دخلا قاراً. ف 52.44% منهم صرحوا بأن مهنة آبائهم هي عامل يومي و 9.4% حرفيين و 12% عمال في المصانع و 16% من الموظفين و 6% يمتهنون التجارة والأعمال الحرّة والتي تشمل خاصة التجارة في الاسواق والقطاع الغير منظمّ و التجارة المنظمة ، أما بالنسبة لمهنة الأم فانهم صرحوا بأنّ حوالي 78% من أمهاتهم لا يشتغلن و 8.3% هن عاملات في المصانع و 7.1% هن حرفيات و 4.5% موظفات و 1.7% عاملة يومية.

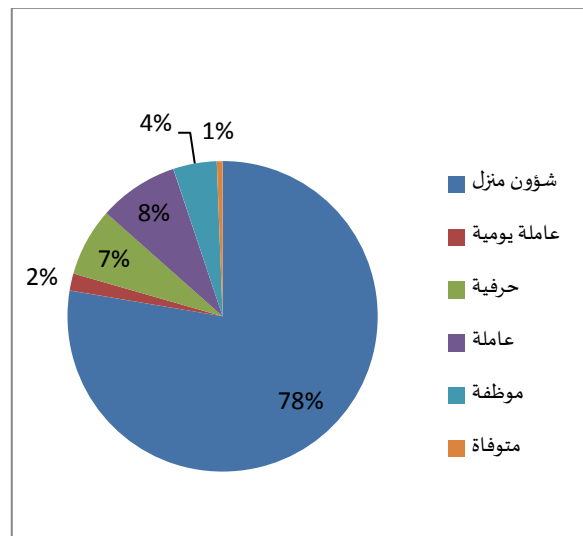
توزيع المنقطعين حسب مهنة الأب

المهنة	العدد	النسبة
عامل يومي	301	52,44
حرفي	54	9,41
عامل	69	12,02
تاجر	30	5,23
موظف	93	16,20
أعمال حرة	6	1,05
متوفي	21	3,66
الجملة	574	100



توزيع المنقطعين حسب مهنة الأم

المهنة	العدد	النسبة
شؤون منزل	393	77,67
عاملة يومية	9	1,78
حرفية	36	7,11
عاملة	42	8,30
موظفة	23	4,55
متوفاة	3	0,59
الجملة	506	100

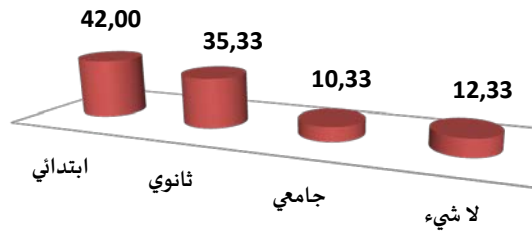


- كما ينحدر أغلب المنقطعون من عائلات تتميز بتدني المستوى التعليمي حيث يتوزع هذا المستوى على الأبناء كما يلي: 12.3% أميين و 42% لهم مستوى ابتدائي و 35% لهم مستوى ثانوي أما الذين لهم مستوى جامعي فلا يمثلون سوى 10.3%. ويتدنى المستوى الدراسي أكثر بالنسبة للأمهات حيث تبلغ نسبة الأمية في صفوفهن 27.3% و المستوى الابتدائي 44.2% والثانوي 24% أما المستوى الجامعي فلا يمثل إلا 4.3% منهن.

توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي للأب

المستوى الدراسي للأب	العدد	%
ابتدائي	252	42,00
ثانوي	212	35,33
جامعي	62	10,33
لا شيء	74	12,33
الجملة	600	100

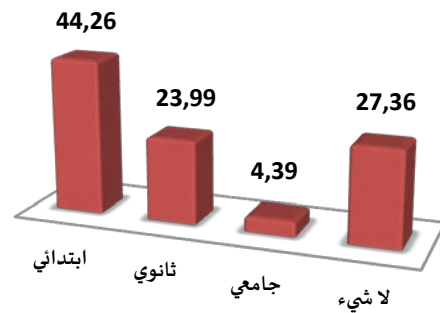
توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي للأب



توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي للأم

المستوى الدراسي للأم	العدد	%
ابتدائي	262	44,26
ثانوي	142	23,99
جامعي	26	4,39
لا شيء	162	27,36
الجملة	592	100

توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي للأم

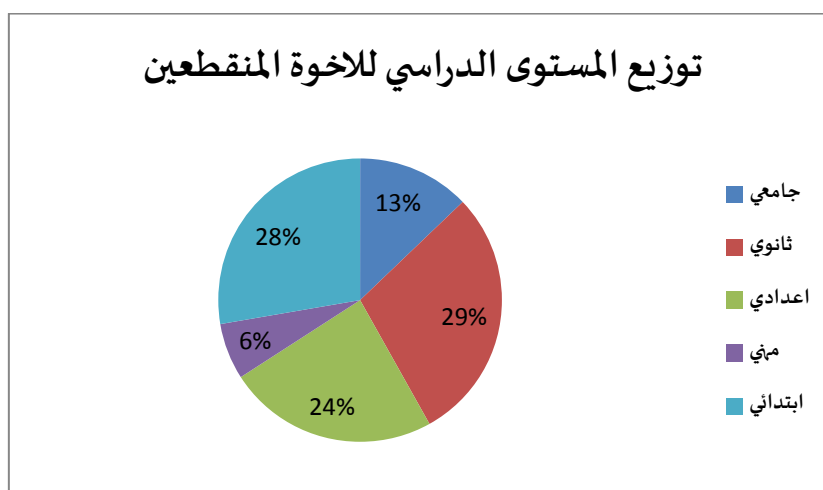


ينتمي المنقطعون إلى عائلات كثيرة العدد يبلغ حجمها المتوسط 6 أفراد وهو ما ينقل كاهل هذه العائلات التي ينتمي أغلبها إلى الشرائح الفقيرة والمتوسطة والتي تعجز في الغالب عن الاستجابة لمتطلبات تعليم الأبناء التي ما انفكت ترتفع من سنة إلى أخرى وهو ما يضطرها إلى التخلي عن تعليم أبنائها كما تعجز هذه العائلات عن توفير الدعم والإسناد الذي أصبحت تفرضه المقاربات البيداغوجية الجديدة ويعتبر تدني المستوى الثقافي لهذه العائلات حاجزا أمام إمكانية

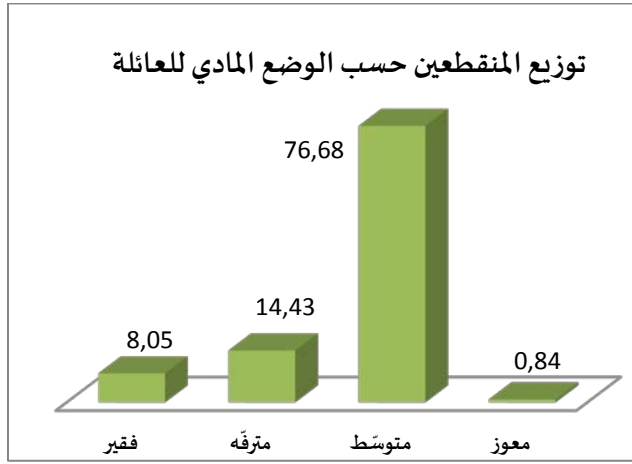
مساعدة أبنائها على تذليل الصعوبات المعرفية والمنهجية التي يواجهونها في التعليم. ويصبح تدني المستوى التعليمي والثقافي أحد الخصوصيات التي تميّز الوسط الاجتماعي الذي ينتمي اليه المنقطعون اذ لا يقتصر ذلك على الوالدين فقط بل يشمل أيضا الابناء فقد بينت الاحصائيات أن 58.1% من اخوة المنقطعين عن الدراسة لايتجاوز مستواهم الدراسي المرحلة الابتدائية والإعدادية و29% لهم مستوى ثانوي أما الذين لهم مستوى جامعي فلا يمثلون إلا 12%.

توزيع المستوى الدراسي للاخوة المنقطعين

الجملة	جامعي	ثانوي	اعدادي	مبي	ابتدائي	الاخ/الاخت
598	78	121	115	20	264	1
521	48	148	166	40	119	2
354	52	118	97	24	63	3
229	38	91	42	19	39	4
118	18	50	14	14	19	5
1820	234	528	437	117	504	الجملة
100	12,86	29,01	24,01	6,43	27,69	النسبة



- يتميز الوضع المادي للعائلة بمحدوديته فحوالي 76% منهم ينتمون الى عائلات ذات دخل متوسط أو ضعيف و هم ينتمون في أغلبهم الى الشرائح المتوسطة الدنيا و يبرز ذلك من خلال الدخل المتوسط و المحدود الذي يميز عائلاتهم وحوالي 9% منهم ينتمون الى عائلات فقيرة ومعوزة أما العائلات المترفة ماديا فهي تمثل 14.4% وهي في الغالب تنحدر من الشرائح الاجتماعية الطفيلية التي تتمن التهرب والسمسرة وعادة ما تشتغل في القطاع غير المنظم.



توزيع المنقطعين حسب الوضع المادي للعائلة

الوضع المادي للعائلة	العدد	النسبة
مترفه	86	14,43
متوسط	457	76,68
فقير	48	8,05
معوز	5	0,84
الجملة	596	100

وتشير الاحصائيات الى أن 86 % من هذه العائلات تمتلك منزلا خاصا و14% فقط منها تلتجئ الى الكراء وهي بنسبة 89 % أصيلة المنطقة التي تعيش فيها أما النازحون فلا يمثلون إلا حوالي 11% من جملة الذين انقطعوا عن الدراسة.



توزيع المنقطعين حسب وضعية منزل العائلة

الوضعية	العدد	النسبة
ملك خاص	513	86,22
مكري	82	13,78
الجملة	595	100

وتتميز هذه العائلات باستقرار عائلي نسبي حيث أن 96 % من الذين انقطعوا عن الدراسة هم في وضع عائلي عادي ويعيشون مع والديهم أو مع أحدهم أما الذين لا يعيشون مع والديهم فلا يمثلون سوى 4 % وهذه الحالة ناجمة إما عن وفاة الوالدين أو الطلاق أو التبني أو الهجرة الى الخارج. وهذا الوضع يتدخل ليزيد من الهشاشة النفسية والصعوبات الناجمة عن غياب رعاية الوالدين لتفسر في جانب منها الفشل والانقطاع المدرسي وتتوزع جل هذه العائلات على الوسطين الحضري و الريفي في أحياء متوسطة وشعبية فقيرة بحوالي 90 % بينما لا يمثل الذين ينحدرون من أحياء حضرية راقية إلا حوالي 10% من جملة المنقطعين.

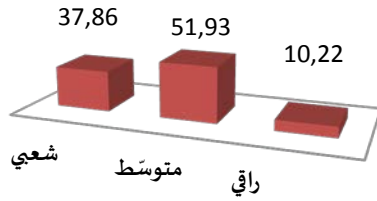
توزيع المنقطعين حسب خاصية الحي الذي

يقطنون به

النسبة	العدد	
37,86	226	شعبى
51,93	310	متوسط
10,22	61	راقى
100	597	الجملة

توزيع المنقطعين حسب خاصية الحي الذي يقطنون

به



II- أسباب الانقطاع المدرسي:

لا بد من الإشارة في البداية أن العينة التي تم استجوابها عكست مدى تعقد الظاهرة وتداخل العديد من الأسباب في تفسيرها وتحليل المعطيات الاحصائية تبين أن هنالك ثلاثة محددات كبرى تتدخل لتفسر لنا كمياً أسباب الانقطاع المدرسي ويمكن تصنيفها كما يلي مع الإشارة إلى أن الترتيب المعتمد في هذا التصنيف لا يعنى البتة ترتيباً تفضلياً من حيث الأهمية فقد لاحظنا أن أهمية هذه الأسباب تختلف من تلميذ إلى آخر وهي تتقارب من حيث التأثيرات في خلق الظروف الملائمة للفشل و الانقطاع المدرسي.

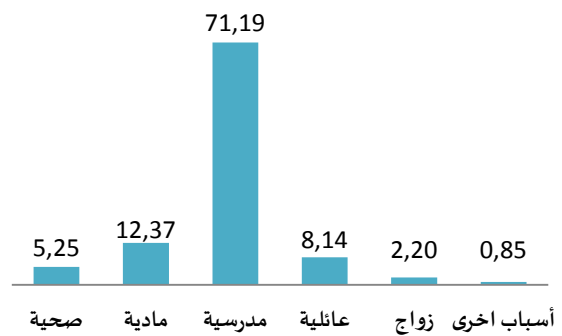
1- الأسباب المترتبة بالمنظومة التربوية:

بينت الاحصائيات أن 71% من المنقطعين المستوجبون صرحوا بأن السبب الذي دفعهم إلى الانقطاع عن الدراسة هو بالأساس مدرسي و 12.3% أكدوا أنه ناجم عن أسباب مادية و 8.14% عن أسباب عائلية و 5.25% لأسباب صحية و 3% لأسباب أخرى أبرزها الزواج و يهم هذا السبب الفتيات أساساً.

توزيع المنقطعين حسب أسباب الانقطاع

الاسباب	العدد	%
صحية	31	5,25
مادية	73	12,37
مدرسية	420	71,19
عائلية	48	8,14
زواج	13	2,20
أسباب اخرى	5	0,85
الجملة	590	100

توزيع المنقطعين حسب أسباب الانقطاع

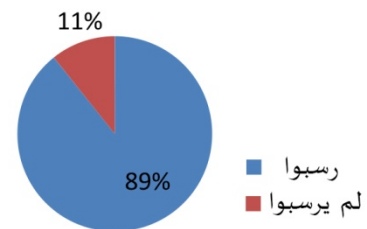


و تشير هذه النسب الى التدهور الكبير الذي أصبح يميز علاقة التلميذ بمحيطه المدرسي. فقد أكد جل هؤلاء المنقطعين أن الفضاء المدرسي هو بالأساس فضاء منفر لا يجدون فيه راحتهم و يشعرون في داخله بضغط كبير مسلط عليهم من قبل كافة أفراد الأسرة التربوية ويشعرون فيه بالتمييز والقهر والتسلط والظلم بل تتم في كثير من الأحيان ممارسة العنف عليهم داخله سواء من قبل الاطار التربوي أو زملائهم، فقد صرح 80 % منهم انهم تعرضوا للعنف المادي أو المعنوي داخل الفضاء المدرسي وفي أغلب الأحيان لم يمكننا من حقهم في التشكي إذ اعتبروا أن المؤسسة التربوية هيكل لا يتجزأ و له موقف موحد في هذه المسألة وأنه في أغلب الأحيان لا يتم الأخذ بعين الاعتبار بتشكياتهم ويتم نهرهم من قبل المسؤولين. كما تبين الإحصائيات أن حوالي 90 % من المنقطعين الذين شملتهم العينة تعرضوا إلى الفشل المدرسي و رسبوا في أحد المستويات على الأقل مرة واحدة قبل الانقطاع وهو ما عقد وضعيتهم الدراسية نتيجة نظرة الازدراء التي كانوا يشعرون بها سواء في العائلة أو في المؤسسة التربوية أو في المحيط الاجتماعي والتي عقدت من اوضاعهم النفسية وزادت في نفورهم من التعليم بل أن البعض منهم صرح بأنه شعر باضطرابات صحية ونفسية لم تنته إلا بمغادرته المدرسة خاصة وأن 47 % منهم صرحوا بأنهم كانوا يخافون كثيرا من الرسوب و 33 % عبروا أنهم كانوا يخشون قليلاً منه. ويبرز ذلك مدى التأثير الكبير للنعوت المشينة التي يتم نعت بها من يفشل في اجتياز الامتحان على وضعه النفسي وهو ما يعقد نفسية الطفل ويضع أمامه حواجز نفسية كبيرة تحول دون قدرته على استيعاب المحتوى المعرفي للدروس نتيجة هاجس الخوف من الفشل الذي يسيطر عليه.

توزيع المنقطعين حسب تدرجهم الدراسي قبل الانقطاع

النسبة	العدد	
89,27	524	رسبوا
10,73	63	لم يرسبوا
100	587	الجملة

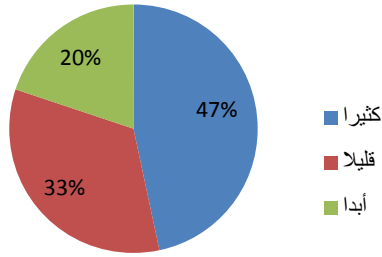
توزيع المنقطعين حسب تدرجهم الدراسي قبل الانقطاع



توزيع المنقطعين حسب درجة خوفهم من الرسوب

درجة الخوف من الرسوب	العدد	النسبة
كثيرا	277	46,63
قليلا	199	33,50
أبدا	118	19,87
الجملة	594	100

توزيع المنقطعين حسب درجة خوفهم من الرسوب

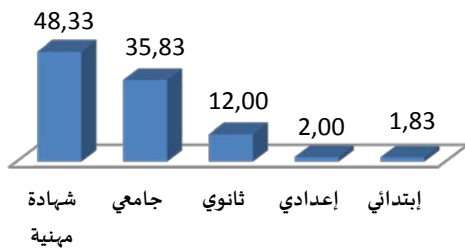


وقد أكد 48.3% من المنقطعين أنهم كانوا يطمحون للحصول على شهادة مهنية تمكنهم من العمل بينما صرح 35% منهم أنهم كانوا يطمحون إلى إنهاء تعليمهم الجامعي و15% صرحوا أنهم كانوا يأملون في الوصول إلى إنهاء التعليم الثانوي.

توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي الذي كانوا يطمحون في الوصول إليه

المستوى	العدد	النسبة
شهادة مهنية	290	48,33
جامعي	215	35,83
ثانوي	72	12,00
إعدادي	12	2,00
إبتدائي	11	1,83
الجملة	600	100

توزيع المنقطعين حسب المستوى الدراسي الذي كانوا يطمحون في الوصول إليه



ولكنهم فشلوا في تحقيق اهدافهم وهو ما يتجلى من خلال تعبيرهم عن الندم على مغادرة مقاعد الدراسة حيث صرح 68% منهم أنهم ندموا على الانقطاع المدرسي مقابل 32% صرحوا بأنهم لم يندموا على ذلك ورغم ذلك فان القاسم المشترك الذي يجمع بين ضحايا التسرب المدرسي هو الندم الفعلي الذي يتفاقم مع مرور الزمن مع نمو الوعي لديهم بأهمية التعليم و التكوين

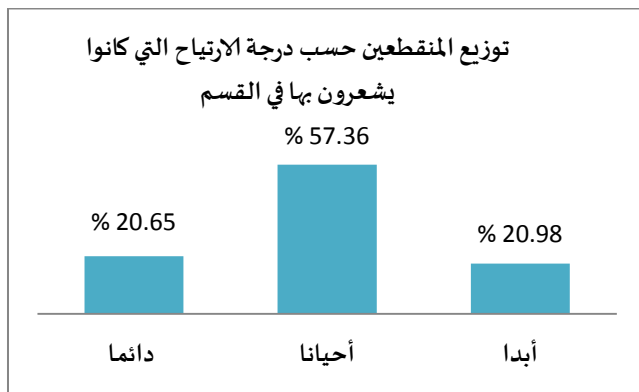
توزيع نسبة المنقطعين حسب درجة الندم على الانقطاع

درجة الندم على الانقطاع	العدد	النسبة
أبدا	183	31,77
نعم	218	37,85
نعم كثيرا	175	30,38
الجملة	576	100

توزيع نسبة المنقطعين حسب درجة الندم على الانقطاع



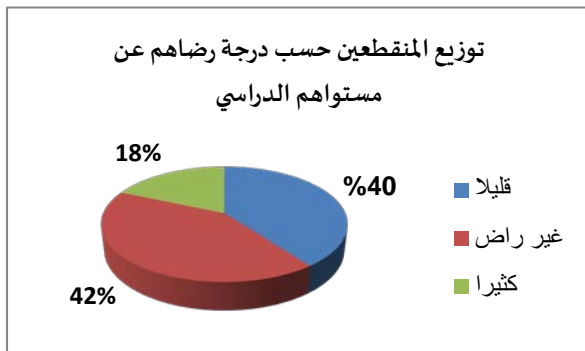
والسؤال المطروح ما الذي ينفر هؤلاء التلاميذ من الفضاء المدرسي و يجعلهم يشعرون بالاعترا ب داخله وهو ما عبر عنه 21 % منهم والذين أكدوا أنهم لم يكونوا يشعرون أبدا بالارتياح داخل القسم الذي يعتبرونه فضاء للتسلط والقهر. بينما صرح 57 % منهم أن شعورهم بالارتياح هو نسبي ويخضع لعدة معطيات منها طبيعة المادة المدروسة وسلوك الإطار التربوي وشخصية المدرس وأكدوا أن الكثير من الحصص لا تثير اهتمامهم ولا يشعرون بأي رغبة في حضورها أو متابعتها في المقابل صرح 21 % منهم أنهم يشعرون بالارتياح داخل القسم.



توزيع المنقطعين حسب درجة الارتياح التي كانوا يشعرون بها في القسم

درجة الارتياح في القسم	العدد	%
دائما	128	21.65
أحيانا	339	57.36
أبدا	124	20.98
الجملة	591	100

وما يؤكد أن العوامل المدرسية تتدخل بقوة في تفسير أسباب الانقطاع المدرسي هو الموقف الذي عبر عنه جل المستجوبين حول مدى رضاهم عن مستواهم الدراسي الحالي. فقد أكد 82 % منهم أنهم غير راضون عنهم 42 % غير راضون تماما. أما الذين عبروا عن رضاهم فلم يتجاوزوا 18 % منهم.

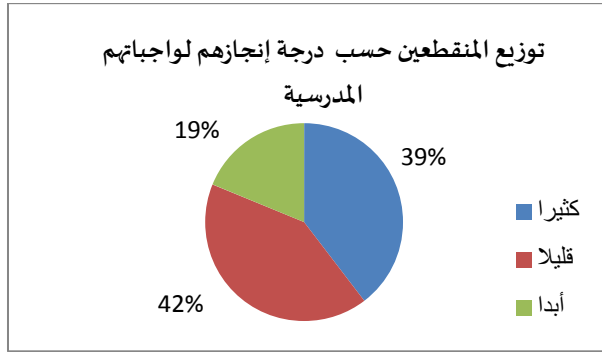


توزيع المنقطعين حسب درجة رضاهم عن مستواهم الدراسي

درجة الرضا	العدد	النسبة
قليلًا	237	39,70
غير راض	250	41,88
كثيرًا	110	18,43
الجملة	597	100

كما أن علاقتهم بالمدرسة كان يشوبها التوتر وعدم الارتياح فقد أكد 81 % منهم أنهم كانوا لا ينجزون واجباتهم المدرسية إما عرضيا أو مطلقا. و فقط 19 % كانوا يقومون بها وقد أكد أكثر من نصفهم أنهم تعرضوا إلى الإقصاء من الدرس بسبب عدم انجازهم لها ويتعللون بعدم فهمهم للمطلوب أو بسبب عدم توفر المساعدة العائلية أو بسبب نفورهم من المادة. ويبدو أن

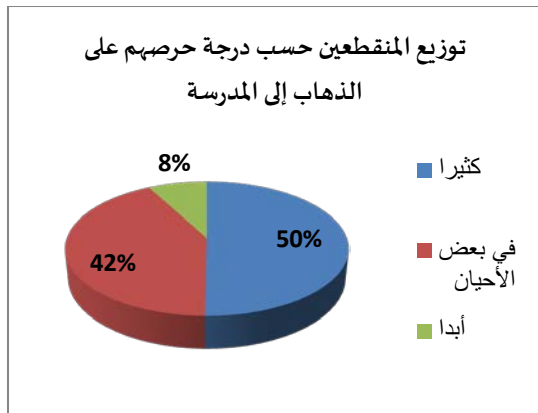
هذه السلوكيات نجمت عن تداخل عدة معطيات ارتبطت بطبيعة المناهج الدراسية المطبقة وبصعوبة وغموض المادة المعرفية في الكتب المدرسية والتي يجد التلاميذ صعوبات كبيرة في تحديد محتواها وما هو مطلوب منهم انجازه من خلال التمشيات والأسئلة التوجيهية خاصة وأن نسبة هامة منهم لا تجد السند المدرسي العائلي إما لضعف المستوى الثقافي لأفراد العائلة أو بسبب محدودية الدخل الذي يحول دون امكانية الالتجاء إلى دروس الدعم والتدارك. وتتراكم الثغرات المعرفية في التكوين منذ المرحلة الابتدائية في ظل منظومة تعتمد الارتقاء الآلي لتتحول بفعل التراكمات إلى حاجز حقيقي يحول دون إمكانية استيعاب المفاهيم والمعارف التي تتطلبها مختلف المواد المدرسية وتفرض في نهاية الأمر الفشل المدرسي والانقطاع الذي يتبلور خاصة في السنوات الأولى لكل مرحلة من التعليم.



توزيع المنقطعين حسب درجة إنجازهم لواجباتهم المدرسية

درجة إنجاز الواجبات المدرسية	العدد	النسبة
كثيرا	236	39,60
قليلا	248	41,61
أبدا	112	18,79
الجملة	596	100

ورغم أن 92% من المستجوبين أكدوا أنهم كانوا يحرصون على الذهاب إلى المدرسة بدرجات متفاوتة حيث أن 50% منهم عبروا أنهم كانوا يحرصون على ذلك كثيرا، بينما لم تتجاوز نسبة الذين كانوا يتلكؤون في ذلك 8%.



توزيع المنقطعين حسب درجة حرصهم على الذهاب إلى المدرسة

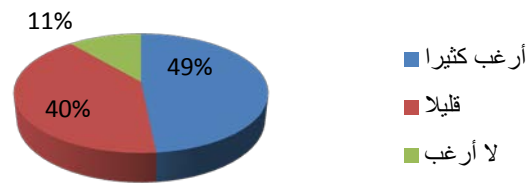
درجة الحرص على الذهاب إلى المدرسة	العدد	النسبة
كثيرا	301	50,17
في بعض الأحيان	252	42,00
أبدا	47	7,83
الجملة	600	100

ولئن لم تتعارض هذه النسب مع رغبة هؤلاء المنقطعين في الذهاب إلى المدرسة إذ أن 49 % منهم أكدوا أنهم كانوا يرغبون كثيرا في الذهاب إلى المدرسة و40 % كانوا يرغبون في ذلك قليلا مقابل 11 % صرحوا أنهم كانوا لا يرغبون في ذلك.

توزيع المنقطعين حسب درجة الرغبة في الذهاب الى المدرسة

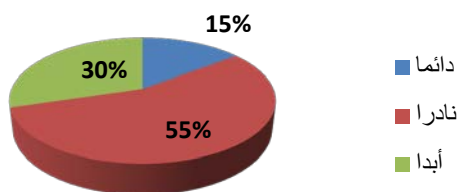
النسبة	العدد	درجة الرغبة في الذهاب إلى المدرسة
48,41	290	أرغب كثيرا
40,40	242	قليلا
11,19	67	لا أرغب
100	599	الجملة

توزيع المنقطعين حسب درجة الرغبة في الذهاب الى المدرسة



فإنها تعارضت مع ما صرح به هؤلاء حول نسبة عدم ارتياحهم في القسم والتي بلغت كما اكدنا سابقا 78 % مما يؤكد أن هؤلاء التلاميذ تعرضوا إلى صدمات ناجمة عن سوء المعاملة في المؤسسة التربوية مما جعلهم ينفرون من المدرسة ويميلون إلى الانقطاع وينضاف إلى ذلك العنف الذي تعرضوا إليه داخل هذا الفضاء إلى جانب الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشونها ضمن عائلاتهم باعتبار أن أغلبهم ينحدر من الأوساط الاجتماعية الهشة. وتتأكد هذه الظاهرة من خلال العزوف الكبير عن المطالعة الذي يتميز به هؤلاء المنقطعين فقد أكد 85 % منهم أنهم لا يطالعون الكتب مهما كان نوعها منهم 30 % لم يطالعوا ولو قصة واحدة في حياتهم و55 % صرحوا أن مطالعاتهم كانت نادرة واقتصرت في أغلب الأحيان على قصص بسيطة في المرحلة الابتدائية. فقط 15 % أكدوا أنهم كانوا يطالعون ولكنهم انقطعوا عن ذلك بعد الانقطاع المدرسي مما يؤكد أن هذا الرصيد البسيط من الرغبة في المطالعة يندثر بمجرد مغادرة الدراسة وهو ما يعكس أحد أوجه تخلف المجتمع التونسي من خلال العزوف الكبير عن المطالعة والذي يخلف تداعيات كبيرة على المستوى الثقافي والتكنولوجي والعلمي ويفسر في جزء كبير منه التصحر المعرفي الذي نعاني منه في زمن أصبحت فيه المعرفة والمعلومة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية والتقدم.

توزيع المنقطعين حسب درجة اقبالهم على المطالعة

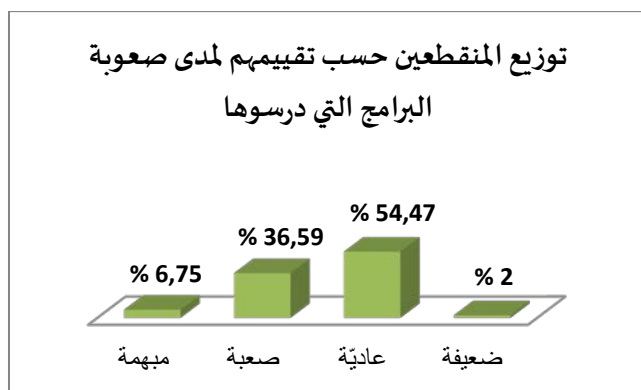


توزيع المنقطعين حسب درجة اقبالهم على المطالعة

النسبة	العدد	درجة الإقبال على المطالعة
14,67	88	دائما
55,67	334	نادرا
29,67	178	أبدا
100	600	الجملة

وتزداد الأوضاع سوءاً مع استفحال منطق سلطنة التعليم العمومي إذ ورغم الشعارات البراقة التي ترفعها هيكل الدولة حول الحفاظ على مجانية التعليم فإن الواقع يؤكد عكس ذلك إذ تعرضت مجانية التعليم في تونس إلى تدمير منهجي عبر العمل على إفراغ التعليم العمومي من جودته بالتقليص المستمر من الإعتمادات الموجهة إليه بدعوى التقشف. كما يساهم تهرأ البنية التحتية للمؤسسات العمومية والنقص الكبير للتجهيزات والإطارات وسوء التصرف في الموارد البشرية في تدهور الوضع.

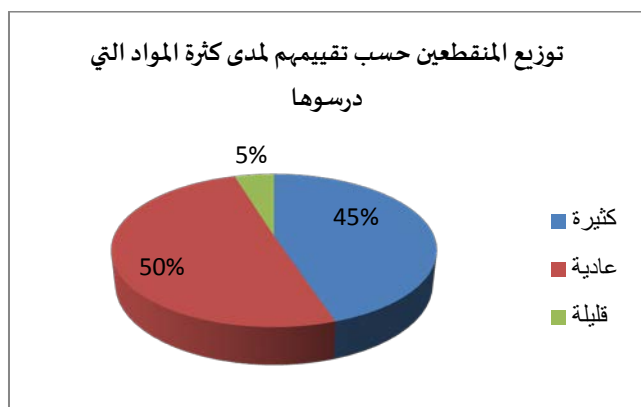
و شمل كل ذلك عنف واعتداء على حق الطفل المشروع في الحصول على تعليم جيد يتطور ويواكب المتغيرات التي يشهدها العالم في مجال المعرفة والتكنولوجيا. ويتجلى دور المنظومة التربوية وتأثيرها التام في الانقطاع المدرسي من خلال البرامج المقدمة في مختلف المستويات. فقد أكد حوالي 6.75% من التلاميذ المنقطعين أن البرامج التي درسوها كانت مهمة بالنسبة اليهم و36.5% اعتبروها صعبة وتتجاوز امكانياتهم المعرفية في المقابل اعتبر 54% انها عادية وفي المتناول .



توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لمدى صعوبة البرامج التي درسوها

درجة تقييم البرامج	العدد	%
مهمة	40	6,75%
صعبة	217	36,59%
عادية	323	54,47%
ضعيفة	13	2%
الجملة	593	100%

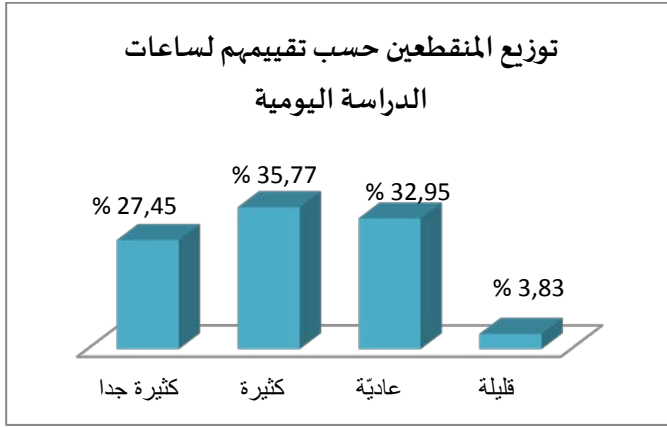
أما في ما يتعلق بكثافة المواد المدروسة فقد اعتبر 45% منهم أنها كثيرة وذات كثافة عالية بل اعتبروا ان هنالك بعض المواد لا فائدة من دراستها ولم يعيروها اي اهتمام خلال مراحل دراستهم.



توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لمدى كثرة المواد التي درسوها

درجة تقييم المواد المدروسة	العدد	النسبة
كثيرة	267	44,87%
عادية	300	50,42%
قليلة	28	4,71%
الجملة	595	100%

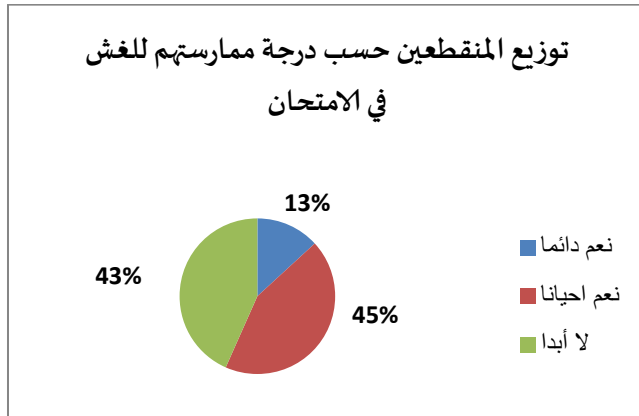
وقد اختلفت هذه المواد في التعليم الثانوي حسب الشعب في المقابل اعتبر 50 % منهم أنها عادية من حيث الكثافة. أما فيما يخص الزمن المدرسي فقد اعتبر حوالي 3/2 أن عدد ساعات الدراسة كثيرة وأنهم كانوا يشعرون بإرهاق يومي جراء طول مدة الدراسة اليومية والأسبوعية ومنهم 27.5 % اعتبروها كثيرة جدا.



توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لساعات الدراسة اليومية

درجة تقييم الساعات الدراسية الأسبوعية	العدد	النسبة
كثيرة جدا	165	27,45
كثيرة	215	35,77
عادية	198	32,95
قليلة	23	3,83
الجملة	601	100

و حول منظومة التقييم فقد أكد 56.6 % من هؤلاء المنقطعين أنهم كانوا يمارسون الغش في الامتحان ومنهم 13% كانوا يمارسونه دائما ويعتبر نظام المراقبة المستمرة في المنظومة التربوية التونسية أحد أهم العناصر التي ساهمت في تراجع مستوى التكوين.



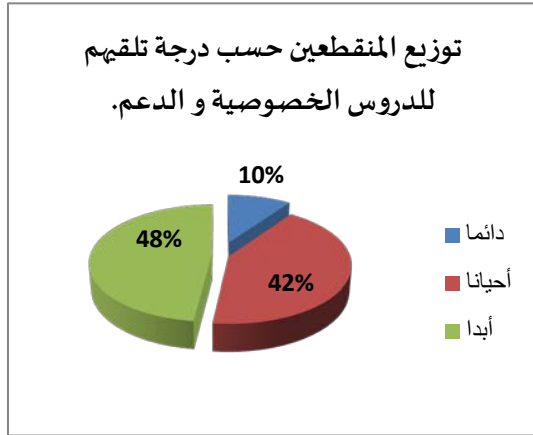
توزيع المنقطعين حسب درجة ممارستهم للغش في الامتحان

درجة ممارسة الغش في الامتحان	العدد	%
نعم دائما	79	13,17
نعم احيانا	261	43,50
لا أبدا	260	43,33
الجملة	600	100

وأهم المآخذ على عملية التقييم هي كثافتها فهي تحتكر حوالي 21 % من روزنامة السنة الدراسية المقدره بحوالي 37 أسبوع في السنة منها ما بين 21 و 22 أسبوع مخصصة للدراسة و 8 أسابيع هي حصة العطل ومثلها للتقييم والتي تتوزع على ثلاثة ثلاثيات. وعمليا هذا ما يحدث في المؤسسة التربوية ففي أغلب الأحيان ينقطع التلاميذ عن الدراسة في أواخر الثلاثية حيث يخصص كل الجهد والتركيز للامتحانات التي تبدأ بالأسبوع ما قبل المغلق وتمتد أثناء الأسبوع المغلق والأسبوع الذي يليه المخصص لإرجاع أوراق الامتحان والإصلاح ويدخل بعدها التلاميذ مباشرة في عطلة الثلاثي وهذا ما يعني عملياً أن منظومة التقييم تستهلك وحدها في الفروض التأليفية حوالي 3 اسابيع في الثلاثية ينضاف إليها الوقت المخصص لفروض المراقبة والتي في

أغلب الأحيان تستهلك اسبوعين لإنجازها فيما يشبه الأسبوع المغلق الغير معلن. وهذه الكثافة أثرت بشكل كبير على سلوك التلاميذ تجاه المعرفة التي أصبحت لا تهمهم بقدر ما يهتمهم العدد الذي سيحصلون عليه ويختلف تركيز التلميذ على الدروس بحسب علاقتها بالامتحان ويتعامل معها تعاملًا براغماتيا فإذا كان الدرس مبرمجا للامتحان تتم مراجعته وحفظه أما إذا كان خارج إطار الامتحان فإنه لا يعني التلاميذ شيئا وهذا ما يؤكد الرصيد المحدود من المحصلة المعرفية والمكاسب التي يخرج بها التلاميذ بعد سنوات من الدراسة وإجمالاً لا تشمل هذه المحصلة إلا المواد ذات الضواريب العالية التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل التلاميذ وأسرهم حتى يرفعوا في الأعداد والمعدلات التي سيحصلون عليها وذلك للاستفادة منها في عملية التوجيه المدرسي أو الجامعي حتى يتم توجيههم إلى الكليات التي تؤدي عادة إلى مهنة مرموقة في المجتمع. وتخضع كل هذه المنظومة إلى منطق وقواعد اقتصاد السوق فمن يملك إمكانيات مادية أكثر له كل الحظوظ للحصول على أرقى المعدلات بالاعتماد على السند المدرسي والدروس الخصوصية التي أصبحت داء ينخر منظومتنا التربوية التي أفرزت وضعا يقوم على تكريس التمييز والتفرقة بين التلاميذ داخل الفضاء المدرسي والذي يتسبب في كثير من الأحيان في إحباط التلاميذ من أبناء الفئات المتوسطة الدنيا والفقيرة الذين يعجزون عن مواكبة هذا المنطق ولا يقدرّون على توفير الإمكانيات المادية المطلوبة للحصول على التكوين والعدد المطلوب. إن منطق سلعة التعليم أصبحت تمارسه كل مكونات منظومتنا التربوية من مربين وإدارة وإطار إشراف بيداغوجي وقد أصبحت العلاقات داخل هذه المنظومة تحدد انطلاقا من هذا المنطق فتوزيع المستويات و الروزنامة والتلاميذ وحتى تطبيق النظام التأديبي أصبح تحت تأثير منطق سلعة التعليم. والمحصلة النهائية أننا أصبحنا في منظومتنا نكوّن أدمغة محشوة بالمعرفة و لكنها غير قادرة على توظيفها على أرض الواقع و هو ما يبرز من خلال الإجماع الحاصل حول التدرّج المستمر لمستوى خريجي تعليمنا و هو ما انعكس على سمعة تعليمنا في الخارج و تراجع ترتيب الجامعات التونسية على الصعيد الدولي بل أصبحنا لا نجد مكانا ضمن الجامعات العربية بعدما كانت الجامعة التونسية مضرب الأمثال من حيث الجدية و ارتفاع مستوى التكوين. هذا الواقع هو الذي يدفع الكثير من التلاميذ إلى الغش في الامتحان و استعمال كل الوسائل من اجل تحقيق النجاح بما في ذلك العنف وتوظيف التكنولوجيا المتطورة لان القيم التي أصبحت سائدة في منظومتنا التربوية هي قيم اقتصاد السوق التي تقوم على الإقصاء و لا تعترف إلا بمن يملك المادة و تبرز العينة المدروسة بوضوح عجز هؤلاء المنقطعين عن الاندماج في هذا الواقع الذي فرض على المنظومة التربوية حيث أنّ 48% منهم لم يتلقوا دروسا خصوصية او دروس دعم

لعدم قدرتهم على توفير الإمكانيات المادية المطلوبة و 42% منهم صرحوا بأنهم تلقوا هذه الدروس عرضيا وخاصة عند الامتحانات و لا يهم ذلك إلا المواد ذات الضوارب المرتفعة وخاصة العلمية منها المؤثرة في نتائج و محصلات الامتحان مثل الرياضيات و الفيزياء و فقط 10% من الذين انقطعوا أكدوا أنهم كانوا يتلقون هذا النوع من الدروس لأنهم ينتمون لشرائح اجتماعية ميسورة نسبيا و تؤثر هذه الوضعية بشكل مباشر على علاقة هؤلاء التلاميذ مع الإطار التربوي بمختلف مكوناته.



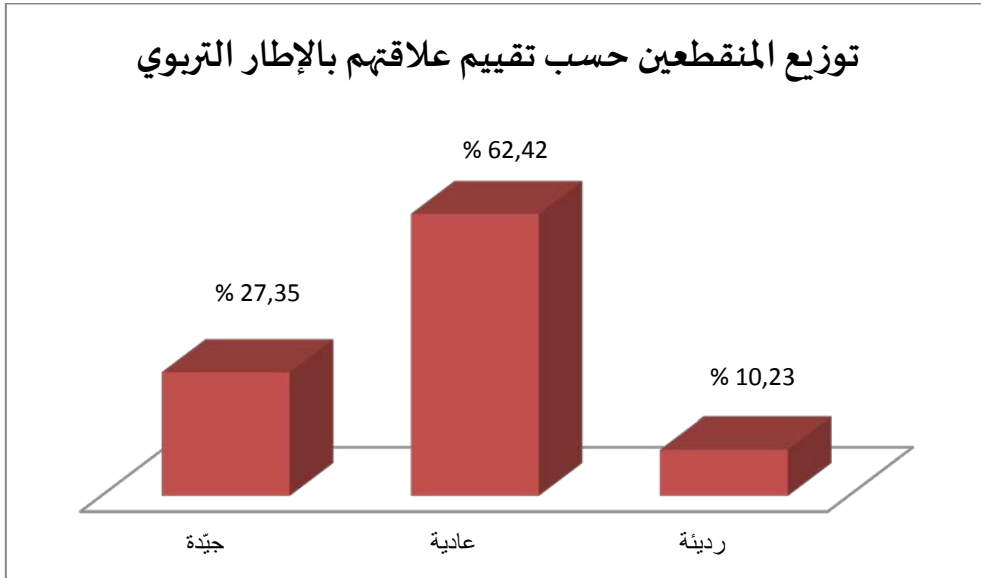
توزيع المنقطعين حسب درجة تلقيهم للدروس الخصوصية و الدعم

درجة تلقي الدروس الخصوصية و الدعم	العدد	النسبة
دائما	58	9,75
أحيانا	251	42,18
أبدا	286	48,07
الجملة	595	100

حيث أكد 10% منهم أنها علاقة رديئة نتيجة ردود أفعالهم ضد التمييز الذي كانوا يشعرون به بينما اعتبر 62.4% منهم أنها عادية و هو ما يعني أنها علاقة جافة أساسها اللامبالاة المتبادلة بين الطرفين و هذا ما يفسر صعوبة التفطن لحالات الانقطاع قبل وقوعها من قبل الإطار التربوي و هو ما يؤكد وجود ثغرة في هذه العلاقات التي من المفترض أن تقوم على الاحترام و الثقة و الارتياح و فقط حوالي ¼ من الذين انقطعوا صرحوا بان علاقتهم كانت جيدة بالإطار التربوي .

توزيع المنقطعين حسب تقييم علاقتهم بالإطار التربوي

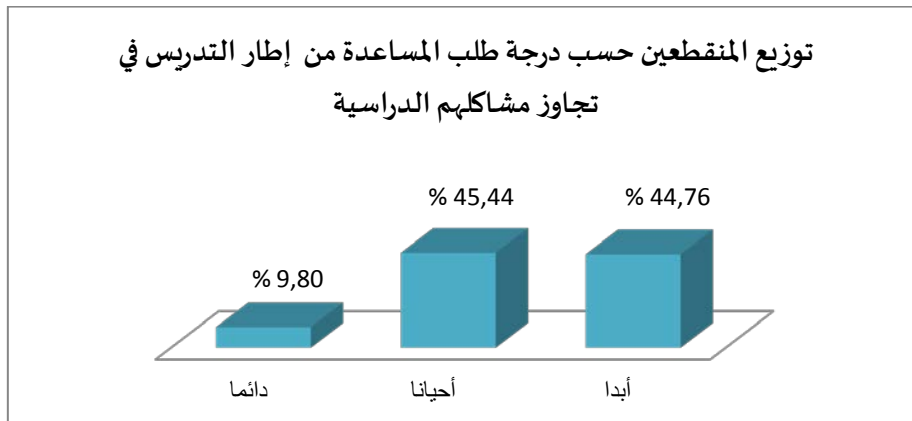
درجة تقييم العلاقة بالإطار التربوي	العدد	%
جيدة	163	27,35
عادية	372	62,42
رديئة	61	10,23
الجملة	596	100



كما يؤكد أكثر من 45% منهم أنهم لم يطلبوا أبدا من إطار التدريس مساعدتهم على تجاوز مشاكلهم الدراسية بينما أكد 45.5% منهم ذلك عرضيا من بعض المربين و يختلف ذلك حسب نوعية المادة و طبيعة العلاقة مع المربي و فقط حوالي 10% منهم أكدوا أنهم كانوا دائما يطلبون ذلك من الإطار التربوي و هو ما يؤكد أن العلاقة داخل القسم بين المربي والتلاميذ هي في اغلب الأحيان جافة أو متوترة ولا يسودها الاحترام المتبادل.

توزيع المنقطعين حسب درجة طلب المساعدة من إطار التدريس في تجاوز مشاكلهم الدراسية

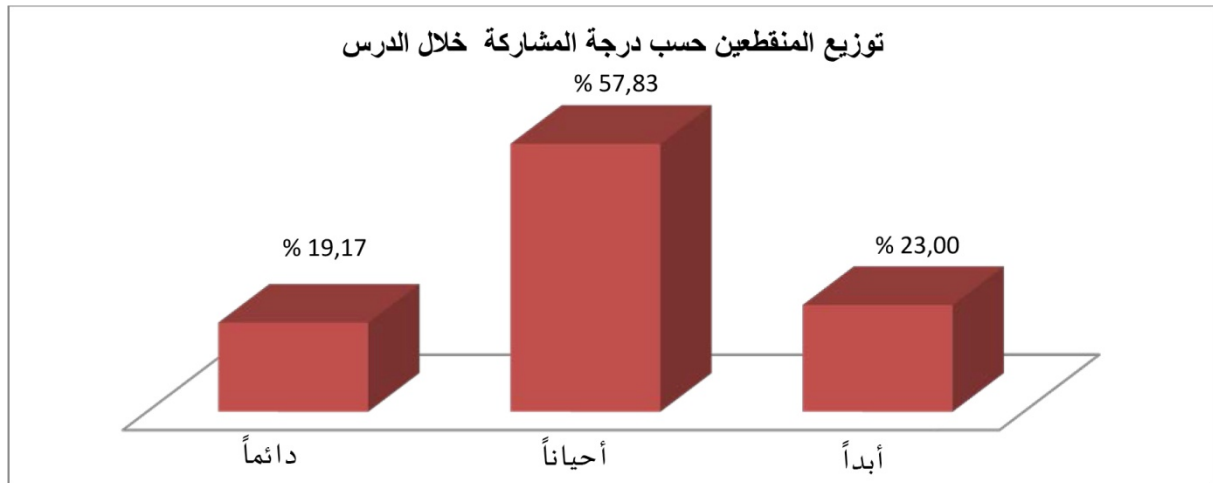
العدد	%	درجة طلب المساعدة من إطار التدريس في تجاوز مشاكل الدراسة
58	9,80	دائما
269	45,44	أحيانا
265	44,76	أبدا
592	100	الجملة



و هو ما نلاحظه من استفحال لظاهرة العنف اللفظي وحتى المادي الذي أصبح يطال إطار التدريس في مؤسساتنا التربوية وتنعكس هذه العلاقة السلبية حتى على مستوى التكوين داخل القسم فقد أكد 23% من المنقطعين أنهم لا يسألون أبدا المربي خلال الدرس عندما لا يفهمون المحتوى المعرفي و حوالي 58% منهم أكدوا أنهم يسألون عرضيا ويهم ذلك بعض المواد و بعض المربين أما السلوك الغالب فهو عدم السؤال و يعللون ذلك بالخوف من سخريّة أصدقائهم أو بسبب الإجابات الجافة التي يمارسها المربي والذي في بعض الأحيان يمتنع عن الإجابة بتعلة عدم إهدار الوقت و فقط 19% منهم أكدوا أنهم كانوا يسألون عن محتوى الدرس خلال الحصص المختلفة.

توزيع المنقطعين حسب درجة المشاركة خلال الدرس

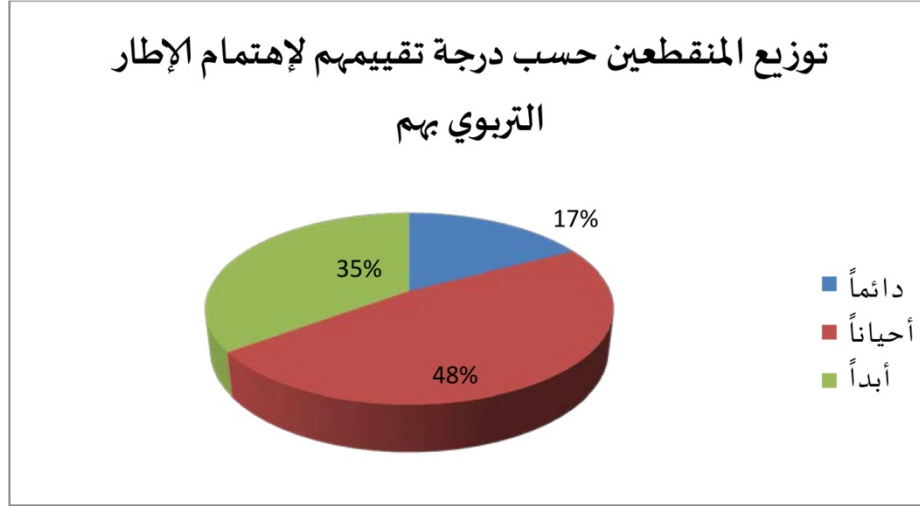
العدد	%	درجة المشاركة خلال الدرس
115	19,17	دائماً
347	57,83	أحيانا
138	23,00	أبدا
600	100	الجملة



كما نشير إلى أن 35% من هؤلاء المنقطعين أكدوا أنهم لم يشعروا أن الإطار التربوي مهتم بهم أبدا و 47.5% اعتبروا أن الاهتمام بهم كان عرضيا و فقط 17% منهم كانوا يشعرون بان الإطار التربوي مهتم بهم.

توزيع المنقطعين حسب درجة تقييمهم لإهتمام الإطار التربوي بهم

العدد	%	درجة تقييم إهتمام الإطار التربوي
104	17,39	دائماً
284	47,49	أحياناً
210	35,12	أبداً
598	100	الجملة

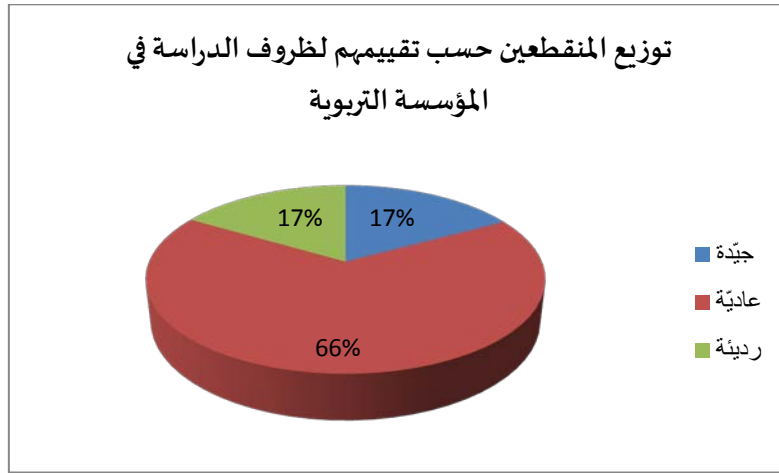


و تعكس هذه الأرقام حالة الاغتراب التي كان يشعر بها هؤلاء المنقطعين في الفضاء المدرسي و هو ما يزيد في نفورهم من المدرسة و التعليم و يفضي بهم في نهاية المطاف إلى الانقطاع المدرسي و يعتبر الفضاء المدرسي منفراً لأغلب المنقطعين نظراً لتآكل البنية التحتية لمؤسساتنا و النقص الكبير الذي نسجله في مستوى التجهيزات و البناءات نتيجة التخريب المتعمد من قبل العديد من التلاميذ الذين يبرزون هذه السلوكيات كردة فعل على الإقصاء و التهميش و التمييز الذي يشعرون به في المدرسة أو في المجتمع أو حتى في عائلاتهم فإلساحات في الغالب تفتقر للحدائق كما أن جدران الأقسام ملطخة بمختلف التعبيرات التي تعبر عن سلوكيات انتقامية أو تبرز تمرداً على النظام السائد في المدرسة كما أن الفضاءات الصحية المخصصة للتلاميذ وسخة جدا و هي في أغلب الأحيان وكرا لتعاطي التدخين و الغش و المسكرات كما تتعرض تجهيزات المؤسسات التربوية باستمرار إلى التخريب مما يعكس ردة الفعل العنيفة التي يلتجئ إليها التلاميذ في سن المراهقة للتعبير عن رفضهم للمنظومة التربوية ككل و ينضاف إلى ذلك التصحر الكبير الذي أصبح يسود مؤسساتنا التربوية فيما يتعلق بتنشيط الحياة المدرسية فالنوادي و الأنشطة الثقافية أصبحت غائبة تماماً عن مؤسساتنا نتيجة عزوف الإطار التربوي عن الإشراف عليها أو نتيجة عدم توفر الوقت لممارسة هذه الأنشطة تحت ضغط الدروس الخصوصية كما أن العلاقات بين التلاميذ أنفسهم أصبحت يسودها الكثير من الظواهر التي تعكس عمق المشاكل التي يعاني منها المجتمع و الانقسامات

الجهوية و القبلية التي أصبحت تبرز على السطح تحت تأثير الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و التي كثيرا ما تسبب في اندلاع مواجهات عنيفة بين التلاميذ بمنطق المؤازرة و المساندة وهو ما يهدد مستقبل الوحدة الاجتماعية و السياسية التي كانت تميز المجتمع التونسي في السابق و إجمالاً يعتبر 66.3 % من الذين انقطعوا أن ظروف الدراسة في المؤسسة التربوية عادية بينما يقيمها 17% منهم بالردئية ولا يمثل الذين يعتبرونها جيدة إلا 17 %.

توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لظروف الدراسة في المؤسسة التربوية

العدد	%	درجة تقييم ظروف الدراسة في المؤسسة التربوية
102	17,06	جيدة
397	66,39	عادية
99	16,56	ردئية
598	100	الجملة

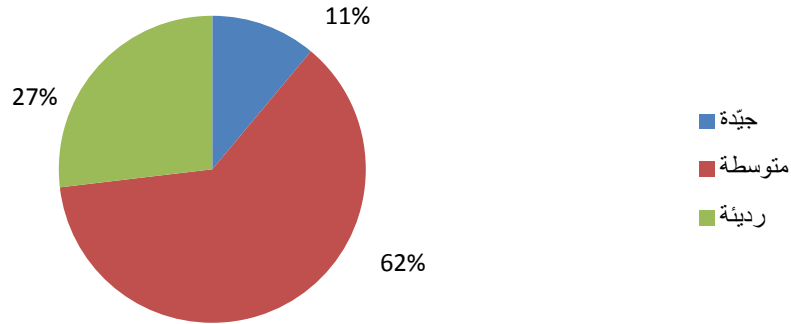


كما يعتبر حوالي 27% منهم أن نتائجهم الدراسية كانت رديئة قبل سنتين من الانقطاع في المقابل 11% اعتبروا أن نتائجهم كانت جيدة والبقية أي 62% اعتبروها عادية و هذا يشير إلى أن معيار النتائج المدرسية لا يمثل وحده مؤشراً لظاهرة الانقطاع إذ نجد ضمن المنقطعين من كانت نتائجهم المدرسية جيدة أو متوسطة و رغم ذلك يغادر مقاعد الدراسة تحت تأثير العديد من المتدخلات الأخرى .

توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لنتائج المدرسيّة

النسبة	العدد	درجة تقييم النتائج الدراسية قبل الانقطاع
11,09	66	جيدة
62,02	369	متوسطة
26,89	160	رديئة
100	595	الجملة

توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لنتائج المدرسيّة



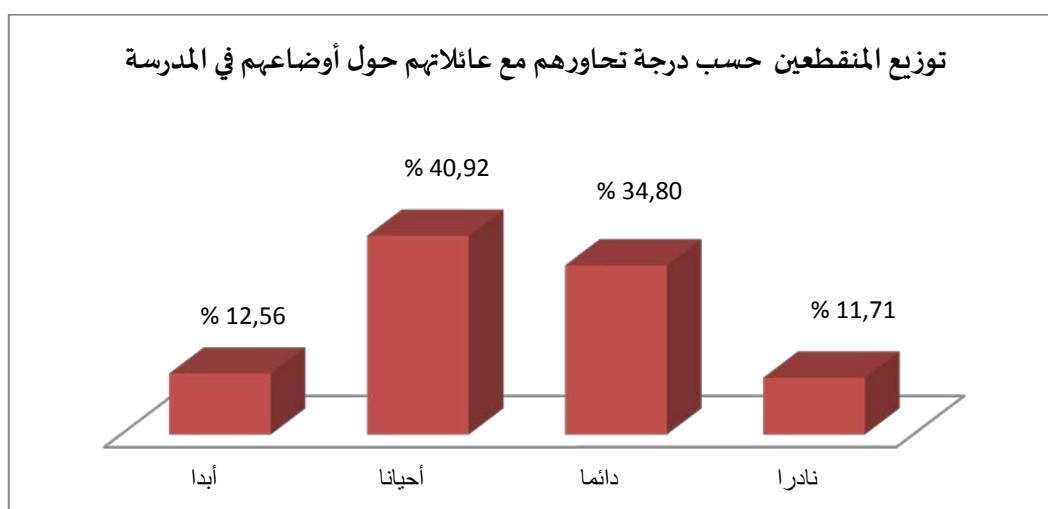
2- الأسباب المرتبطة بالمحيط الأسري

تؤكد جل الإحصائيات الدور الكبير الذي يلعبه المحيط الأسري في علاقة بالانقطاع المدرسي فعلاقة التلميذ بالتعليم تبدأ أساساً داخل الأسرة و تتحدد مكانته و أهميته في الثقافة و المبادئ الأسرية التي يتم نقلها إلى الأبناء تدريجياً و هو ما ينعكس على المكانة التي سيحظى بها التعليم في وعي الطفل، و رغم أن المتعارف عليه هو الاهتمام الكبير الذي توليه العائلة التونسية للتعليم فان الظروف المادية و الاجتماعية أصبحت تتدخل بقوة لتحديد قدرة العائلة و مطامحها المتعلقة بتعليم الأبناء ذلك أن اغلب عائلات المنقطعين عن الدراسة تعاني من مشاكل كبيرة على المستوى المادي و هي غير قادرة بالتالي على تلبية المتطلبات المادية الكبيرة التي يتطلبها تعليم الأبناء خاصة مع تفاقم ظاهرة سلعة التعليم العمومي التي أسفرت واقعا جديدا داخل المنظومة التربوية يقوم على التمييز و التهميش و الإقصاء، و أولى ضحايا هذه الظواهر هم أبناء الشرائح الاجتماعية المفقرة و المهمشة و الفئات المتوسطة الدنيا و يضاف إلى الوضع المادي المتردي للعائلة المستوى الثقافي المحدود الذي تتميز به اغلب هذه العائلات لينعكس كل ذلك على العلاقة بين التلميذ المنقطع و عائلته فقد أكد حوالي ربع هؤلاء المنقطعين أنهم لم يتحاوروا مع عائلاتهم

حول أوضاعهم المدرسية إلا بشكل نادر. و 41% منهم تحاوروا في ذلك بصفة عرضية و35% من المنقطعين صرحوا بأنهم كانوا يتحاورون بصفة دائمة مع عائلاتهم حول مشاكلهم الدراسية.

توزيع المنقطعين حسب درجة تحاورهم مع عائلاتهم حول أوضاعهم في المدرسة

النسبة	العدد	درجة التحوار مع العائلة حول الوضع الدراسي
12,56	74	أبدا
40,92	241	أحيانا
34,80	205	دائما
11,71	69	نادرا
100	589	الجملة

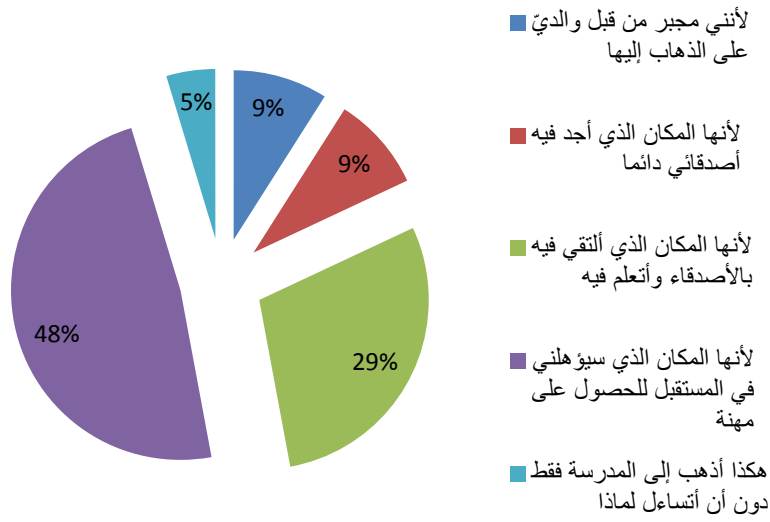


و يعكس ذلك الثقافة السائدة في صلب العائلة التي عادة ما تقوم على التسلط و غياب الحوار و نادرا ما تنبني على الثقة في قدرات الأطفال على التمييز و هو ما يحد من حرياتهم و يجعلهم في الأغلب يعمدون إلى سلوكيات انتقامية للتشفي من وضع الضغط العائلي و يبرز ذلك من خلال الهدف الذي يدفع بالتلميذ إلى الذهاب الى المدرسة.

توزيع المنقطعين حسب الهدف من الذهاب إلى المدرسة

%	العدد	الهدف من الذهاب إلى المدرسة
9,02	54	لأنني مجبر من قبل والدي على الذهاب إليها
9,02	54	لأنها المكان الذي أجد فيه أصدقائي دائما
29,05	174	لأنها المكان الذي ألتقي فيه بالأصدقاء وأتعلم فيه
48,25	289	لأنها المكان الذي سيؤهلني في المستقبل للحصول على مهنة
4,67	28	هكذا أذهب إلى المدرسة فقط دون أن أتساءل لماذا
100	599	الجملة

توزيع المنقطعين حسب الهدف من الذهاب إلى المدرسة



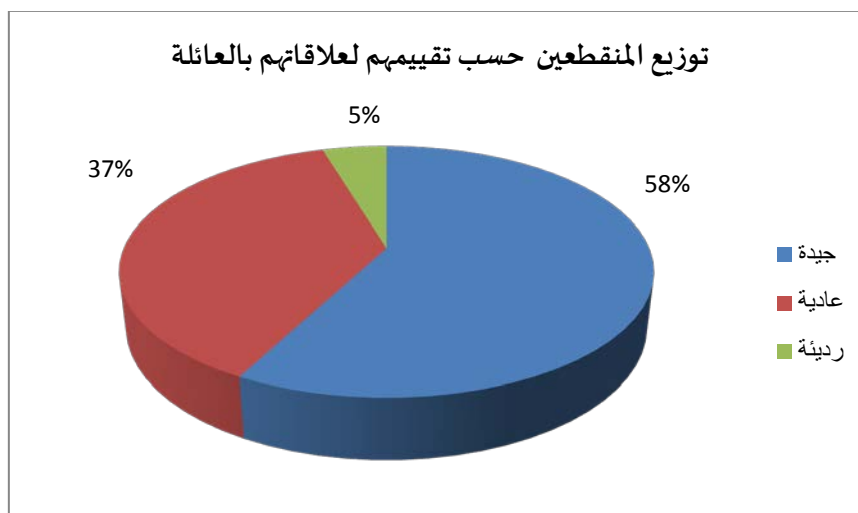
فقد أكد حوالي 48 % منهم أن الهدف من التعليم هو الحصول على مهنة و ما يعني ذلك من مفاهيم مرتبطة بالاستقلال المادي و تحسين الظروف الاجتماعية خاصة و أن العائلة مازالت إلى اليوم تعتبر التعليم مشروع استثمار يهدف إلى الارتقاء في السلم الاجتماعي و هو ما يجعل التعليم مرتبط في ذهنية الطفل بالمنفعة المادية. و مع التغيرات التي حصلت في تونس تحت تأثير تغيير منوال التنمية، و التي انعكست بشدة على مكانة و مردودية التعليم في المجتمع، حصل تراجع في الاهتمام بالتعليم من قبل الأطفال و العائلة بسبب تضخم بطالة أصحاب الشهادات الجامعية. فمنذ الاستقلال مرّ التعليم في تونس بمرحلتين هامتين ارتبطتا بتغيير منوال التنمية فقد تميزت المرحلة الأولى و التي امتدت إلى الثمانينات بالاهتمام الكبير بالتعليم من قبل الدولة و المجتمع و الذي اعتبر الأداة الضرورية لتوفير الإطارات التي تحتاجها الدولة الناشئة و تنفيذ برامج التنمية و قد مكّن ذلك من تمكين أبناء الشرائح الاجتماعية الفقيرة و المتوسطة من مواصلة دراستهم بمساندة قويّة من دولة الرعاية و كان التعليم يفضي إلى الحصول على عمل لائق و دخل محترم مكّن جزء هام من أبناء الفئات الفقيرة من الارتقاء إلى الشرائح الاجتماعية المتوسطة. و في المرحلة الثانية و التي بدأت مع منتصف الثمانينات و التي اقترنت بتغيير منوال التنمية الذي أنهى تدريجيًا دولة الرعاية ممّا جعل أعباء كلفة التعليم تتحمّلها أكثر فأكثر العائلات و مع تبني سياسة تحرير الاقتصاد و الانفتاح على المنافسة العالمية فرضت متغيّرات جديدة على سوق الشغل تقوم على تزايد حاجة المؤسسات إلى يد عاملة ذات كفاءة متواضعة ضعيفة الأجور حتّى تتمكّن من الصمود باعتبارها دخلت المنافسة العالمية بالاعتماد على فوارق الأجور. كما أنّ البنية الاقتصادية التونسية التي تقوم في الغالب على مؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم يجعلها غير قادرة على استيعاب اليد العاملة ذات الكفاءة العالية و قد انجرّ عن ذلك تعمق الشرخ القائم بين منظومة التعليم و سوق الشغل و الذي أفضى بالضرورة إلى تفاقم عدد أصحاب الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل و الذين وقع تكوينهم كاحتياطي من اليد العاملة التي ستمثل أحد

عناصر جلب الاستثمار الخارجي. و لكن و رغم الامتيازات الكبيرة التي منحت للمستثمرين بعنوان الحوافز و التشجيعات التي جاءت بها مجلة الاستثمار فإنّ تشغيل هذه الشرائح بقي دون المأمول مما تسبّب في تراكم بطالة أصحاب الشهادات التي بلغت أرقاماً أصبح من الصعب جدّاً التحكّم فيها و هو ما دفع بالكثير منهم إلى التفكير في الهجرة و هو ما مثّل استنزاف للرأسمال البشري الذي وقع صرف الملايين من الدينارات من أجل تكوينه و تعليمه و قد انعكس ذلك على مواقف الأسرة و الأطفال من مسألة التعليم الذي اهتزت مكانته تدريجياً و قد مثّل عامل إحباط في صفوف خاصّة التلاميذ في الثانوي الذين ساد في صفوفهم اليأس و قد مثّلت عمليّة القطع بين منظومة التعليم و سوق الشغل أحد أبرز أسباب تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي. كما عبّر حوالي 9 % من المنقطعين أنّهم كانوا مجبرين على الذهاب إلى المدرسة تحت ضغط الأولياء. بينما مثّل الهدف من الذهاب بالنسبة لحوالي 38 % للتواصل مع الأصدقاء و التعلّم. بينما اعتبر 5 % منهم ذهابهم إلى المدرسة بمثابة العادة دون أن يتساءلوا لماذا يذهبون؟.

كما أن علاقاتهم داخل المحيط الأسري بأفراد العائلة عادة ما تكون جيّدة إذ عبّر حوالي 58 % منهم عن حسن هذه العلاقة في المقابل اعتبر 5 % منهم أنّها رديئة و متوترة و هو ما انعكس بالسلب على مساهمهم التعليمي. بينما اعتبر حوالي 38 % منهم أن علاقاتهم بالعائلة عاديّة جدّاً و يختلف هذا المفهوم حسب تصورات كلّ منهم حول طبيعة العلاقة التي يجب أن تكون بين أفراد العائلة .

توزيع المنقطعين حسب تقييمهم لعلاقاتهم بالعائلة

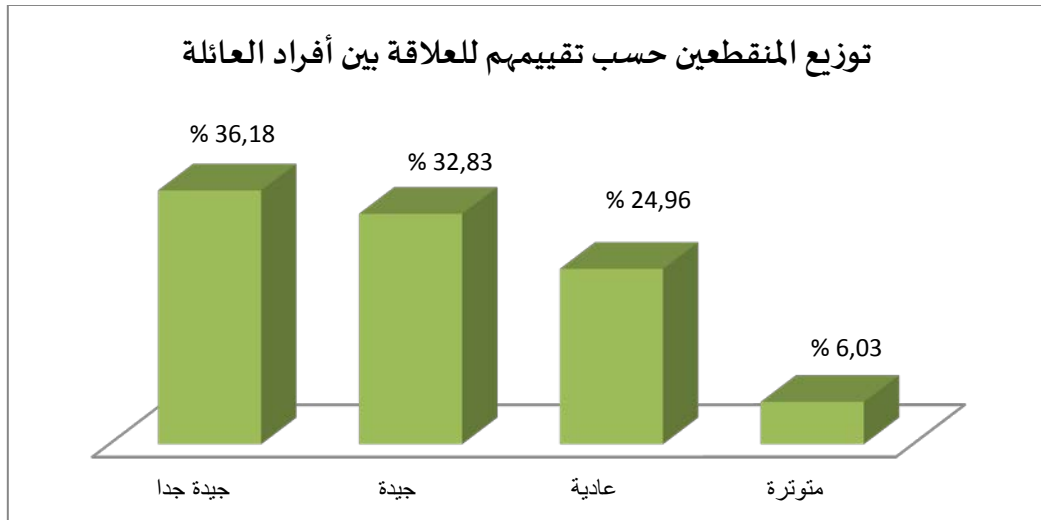
العدد	%	درجة تقييم العلاقة بالعائلة
336	57,73	جيدة
219	37,63	عادية
27	5	رديئة
582	100	الجملة



كما أنّ العلاقات بين مختلف مكّونات العائلة يمكن أن تنعكس على وضعيّة الطفل المدرسيّة فقد اعتبر حوالي 70 % من هؤلاء المنقطعين أنّ هذه العلاقات هي جيّدة جدًّا أو جيّدة، في المقابل اعتبر البقيّة أي حوالي 25 % أنّها عادية و حوالي 6 % متوترة.

توزيع المنقطعين حسب تقييمهم للعلاقة بين أفراد العائلة

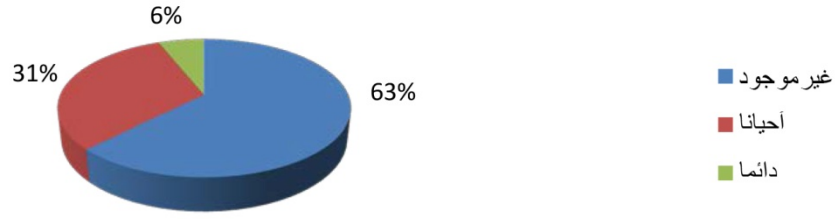
%	العدد	درجة تقييم العلاقة بين أفراد العائلة
36,18	216	جيدة جدا
32,83	196	جيدة
24,96	149	عادية
6,03	36	متوترة
100	597	الجملة



توزيع المنقطعين حسب درجة شعورهم بالتمييز في العائلة

%	العدد	درجة الشعور بالتمييز في العائلة
62,52	372	غير موجود
31,43	187	أحيانا
6,05	36	دائما
100	595	الجملة

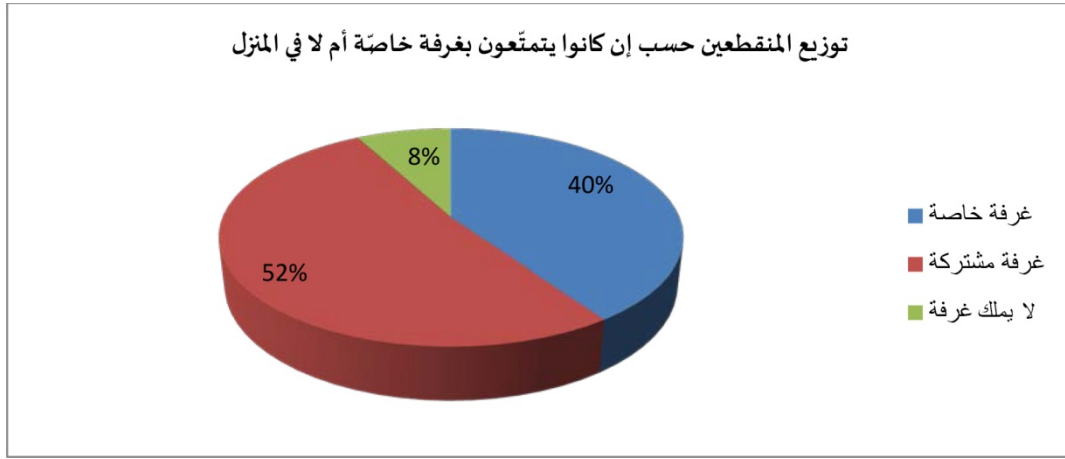
توزيع المنقطعين حسب درجة شعورهم بالتمييز في العائلة



أما فيما يتعلق بالتمييز الذي من الممكن أن يتعرض له هؤلاء الأطفال في محيطهم الأسري فقد أكد 37% منهم أنهم يشعرون بهذا التمييز الذي يزيد في عزلتهم و ينعكس على سلوكهم إما بالانطواء و الانزواء في المدرسة أو بتبني سلوكيات عنيفة في محاولة للبروز و جلب الانتباه الذي يفتقدونه في العائلة. في المقابل نفى 63% منهم هذا الشعور بالتمييز. إجمالاً فإن الربط بين التهميش في المحيط الأسري و الانقطاع المدرسي أمر واضح و جليّ و هو بهم أكثر من ثلث المنقطعين ممّا يجعله يرتقي إلى مستوى الظاهرة التي يجب معالجتها خصوصاً و أن منظومتنا التربوية تتركس هذا التمييز في مختلف مراحلها. و يبرز التمييز داخل العائلة نتيجة لضعف إمكانياتها المادية و عدم قدرتها على الاستجابة لكل متطلبات تربية الأبناء بنفس الكيفية و هذا ما يدفعها من خلال بعض الاجتهادات إلى تكريس سياسة التمييز بصفة لا إرادية، و هي تستنجد في تبرير هذا السلوك بمفاهيم و قيم قديمة لا تتلاءم مع القيم الجديدة التي فرضها مجتمع الاستهلاك و التي في الغالب لا تقنع الطفل الذي يشعر بهذا التمييز. إذ أكد 60% منهم أنهم لا يملكون غرفة خاصة بهم في منزلهم و منهم 52% يتقاسمون الغرفة مع أحد أفراد العائلة و 8% لا يملكون غرفة بل ينامون في الفضاء المشترك " عادة في قاعة الجلوس " و هو ما يعكس الظروف الاجتماعية و المادية الصعبة للعائلات، في المقابل صرّح 40% منهم أنهم يملكون غرفة خاصة بهم.

توزيع المنقطعين حسب إن كانوا يتمتعون بغرفة خاصة أم لا في المنزل

العدد	%	الوصف
241	40,37	غرفة خاصة
309	51,76	غرفة مشتركة
47	8	لا يملك غرفة
597	100	الجملة

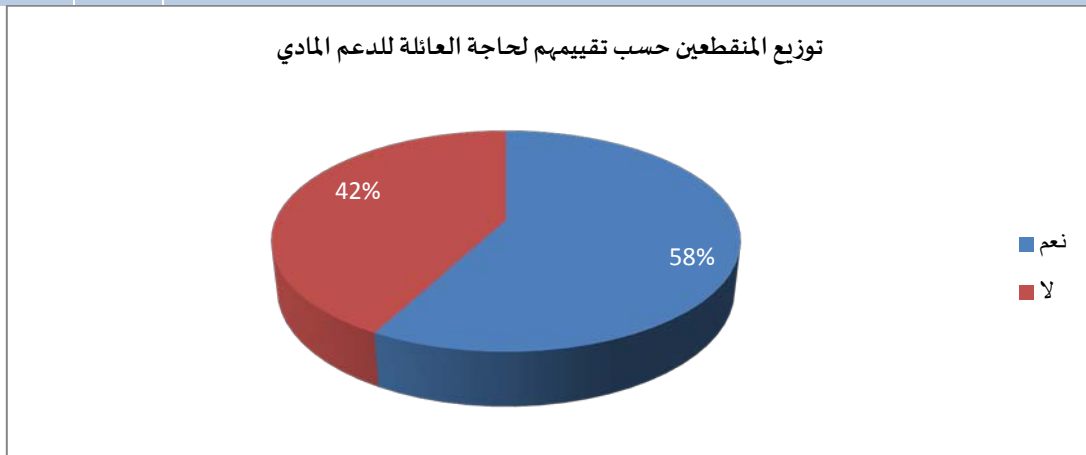


ويبدو أن العلاقة بين الوضع المادي للعائلة وطبيعة العلاقات القائمة داخل الأسرة أصبحت تحدها في أغلب الأحيان القيم المادية التي أفرزها اقتصاد السوق المحررة من كل القيود في ظلّ منوال تنمية يخضع لقواعد و شروط تحدد من خارج البلاد لتلبية مصالح المؤسسات و الشركات و مراكز الضغط المالي و الاقتصادي في العالم.

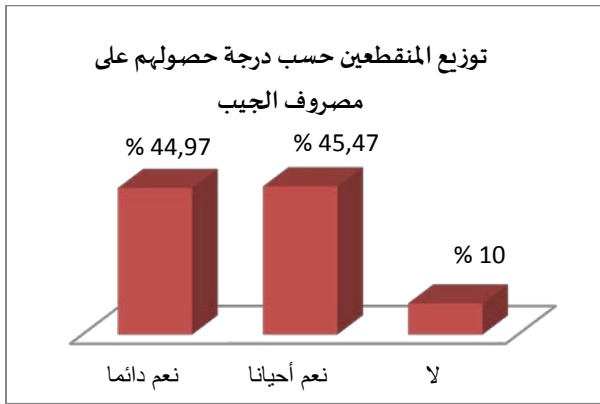
كما تتأثر هذه العلاقة بالحاجيات الذاتية للطفل في سن المراهقة، إذ يدرك هؤلاء المنقطعون الظروف الصعبة التي تميّز عائلاتهم حيث عبّر 58% منهم عن وعيهم بحاجة العائلة إلى الدعم المادي و هم يلجأون إلى الانقطاع عن المدرسة لتوفير المصاريف الدراسية و توجيهها إلى تلبية حاجيات أهم مثل مصاريف الصحة أو الكراء أو غيرها إلى جانب تلبية حاجياتهم الذاتية .

توزيع المنقطعين حسب تقييمهم حاجة العائلة للدعم المادي

تقييم حاجة العائلة للدعم المادي	العدد	%
نعم	297	57,89
لا	216	42,11
الجملة	513	100



كما أكد 55.4 % منهم أنهم لا يتحصلون على مصروف الجيب من العائلة إلا عرضياً و ضمنهم 10 % لا يحصلون على ذلك إطلاقاً. في المقابل يؤكد 45 % منهم أنهم يحصلون على هذا المصروف دائماً.



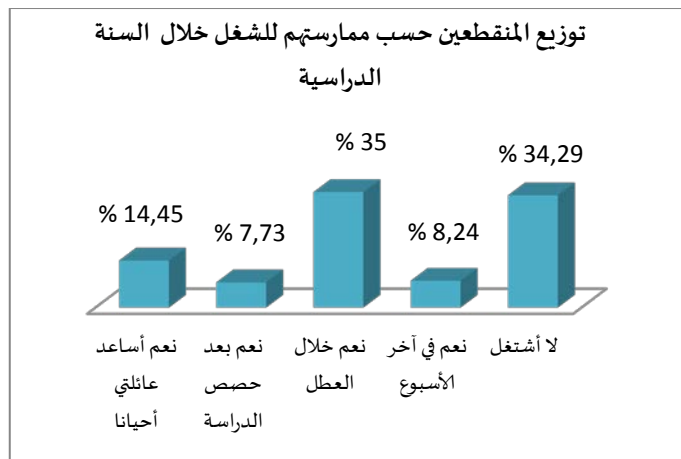
توزيع المنقطعين حسب درجة حصولهم على مصروف الجيب

درجة الحصول على مصروف الجيب	العدد	النسبة
نعم دائماً	268	44,97
نعم أحياناً	271	45,47
لا	57	10
الجملة	596	100

و تلجأ نسبة هامة من هؤلاء المنقطعين إلى العمل خلال السنة الدراسية. و يتخذ هذا العمل أشكالاً مختلفة يمكن أن تؤثر على مردود هؤلاء الأطفال في الدراسة باعتبار كثافة البرامج و الزمن المدرسي الذي يجعلهم يشعرون بالإرهاق و التعب مما يحول و إمكانية المراجعة و إنجاز الواجبات المدرسية و التحضير للامتحانات فهناك 14.5 % منهم يشتغلون بصفة عرضية لمساعدة العائلة مادياً. و 35 % منهم يشتغلون لنفس السبب خلال العطل المدرسية. و 16 % منهم يشتغلون بصفة دائمة إما بعد حصص الدراسة أو في عطلة آخر الأسبوع لمساعدة العائلة.

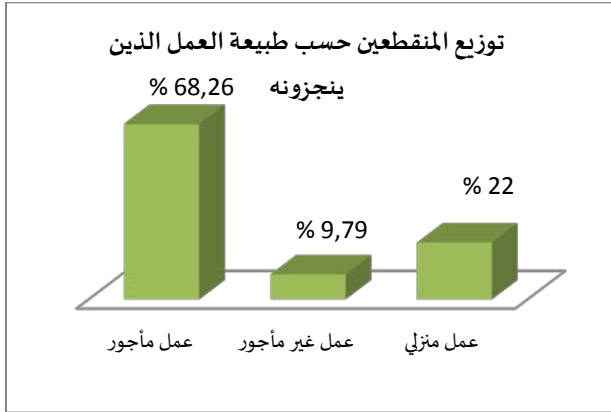
توزيع المنقطعين حسب ممارستهم للشغل خلال السنة الدراسية

السنة الدراسية	العدد	%
نعم أساعد عائلتي أحياناً	86	14,45
نعم بعد حصص الدراسة	46	7,73
نعم خلال العطل	210	35
نعم في آخر الأسبوع	49	8,24
لا أشتغل	204	34,29
الجملة	595	100



في المقابل 34 % من هؤلاء المنقطعين لم يكونوا يشتغلون. و بالتعمق في طبيعة العمل تتضح العلاقة بين عمل هؤلاء الأطفال و الظروف المادية الصعبة لعائلاتهم. إذ أكد 68 % من الذين صرحوا بأنهم يشتغلون بأنهم يتحصلون على أجر مقابل عملهم. في المقابل أكد حوالي 10 % أن عملهم غير مأجور و يهدف إلى

مساعدة العائلة مجّانا في المشاريع الخاصّة بهم. كما أنّ 22 % منهم أكّدوا أنهم يمارسون العمل المنزلي اليومي و هو شأن يهم خاصّة الفتيات اللاتي يصعب عليهنّ التوفيق بين متطلّبات الدراسة و متطلّبات الشغل المنزلي بسبب فقدان أو مرض أو عجز الأم و الذي يمثّل عبئا إضافيّا بهم الفتيات دون الذكور ما يؤثّر على مسيرتهنّ الدراسيّة و التي تنتهي في أغلب الأحيان بالفشل المدرسي و الانقطاع عن الدراسة .



توزيع المنقطعين حسب طبيعة العمل الذين ينجزونه

طبيعة العمل	العدد	%
عمل مأجور	286	68,26
عمل غير مأجور	41	9,79
عمل منزلي	92	22
الجملة	419	100

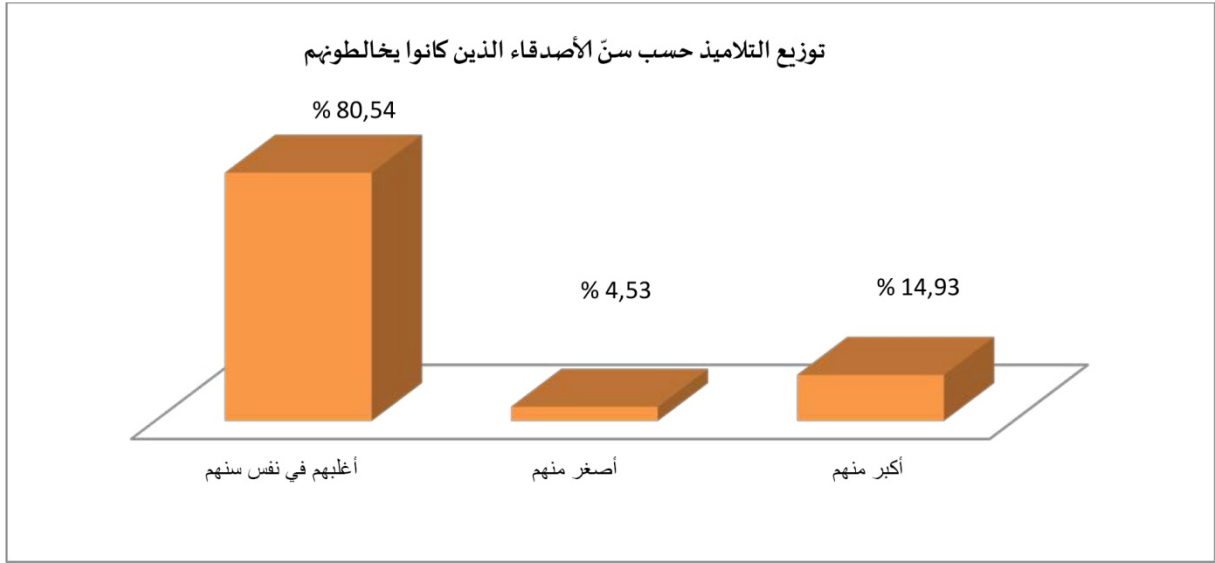
هكذا يتحدّد مصير الكثير من الاطفال المتسرّبون من المدرسة من خلال طبيعة العلاقة القائمة داخل المحيط الأسري التي تتأثّر بجملة من العوامل أهمّها الظروف الماديّة و المستوى الثقافي و التي تشكّل في نهاية الأمر عائقا أمام قدرة الطفل على مواكبة متطلّبات التكوين المدرسي و تنضاف إليها الضغوطات التي تفرضها المنظومة التربويّة ممّا يجعل من الصعب جدّا على هؤلاء المنقطعين أن يتحمّلوا ذلك الضغط المزدوج دون ان ينعكس على مسارهم الدراسي .و ينضاف إلى ذلك الضغط المنبثق عن المحيط الاجتماعي و الذي يعيش فيه الطفل ويبرز في هذا المجال ضعف تدخل الدولة لمساندة هؤلاء الاطفال عبر تذليل الصعوبات المالية و التكفل بالمصاريف المدرسية عند عجز الوالدين ولكن السياسة الاجتماعية المطبقة حاليا تبقى بعيدة عن امكانية إنقاذ هؤلاء الاطفال وهو ما يجعل الدولة تخل بأحد التزاماتها التي صادقت عليها عبر مجمل العهود المتعلقة بالحقوق الاساسية للطفل.

3- الأسباب المرتبطة بالمحيط الاجتماعي:

تثبت الإحصائيات المنبثقة عن دراسة هذه العيّنة أهمية تأثير المحيط الاجتماعي في الانقطاع المدرسي فالعلاقات التي تتأسس بين التلميذ المنقطع و محيطه الاجتماعي في أغلب الأحيان تحدّد الكثير من السلوكات و ردود الأفعال و تؤثر بشكل مباشر في مساره الدراسي فقد أكّد 80 % منهم أنهم يخالطون أصدقاء من نفس سنّهم في المقابل 15 % يخالطون أصدقاء أكبر منهم سنّا و 4.5 % أصغر منهم.

توزيع المنقطعين حسب سنّ الأصدقاء الذين يخالطونهم

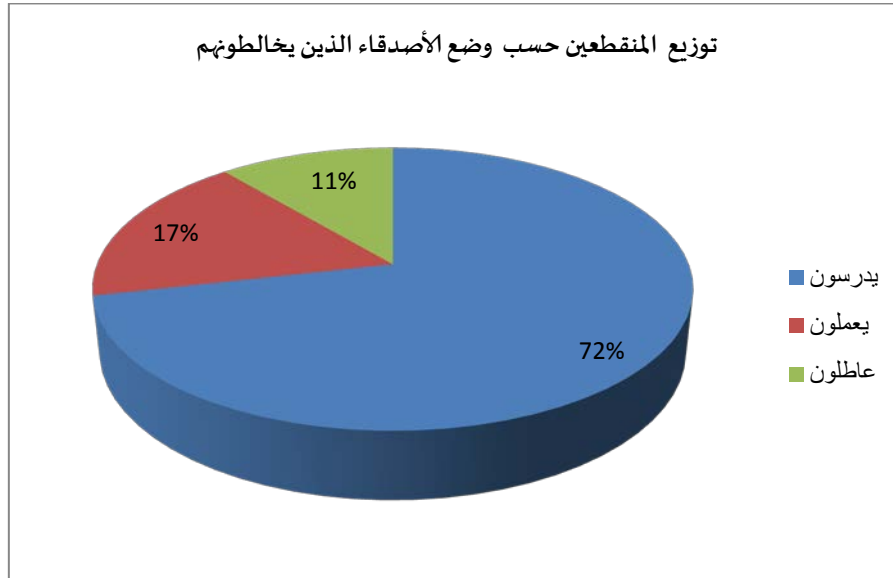
النسبة	العدد	الأصدقاء الذين كنت تخالطهم خارج المدرسة
80,54	480	أغلبهم في نفس سنّهم
4,53	27	أصغر منهم
14,93	89	أكبر منهم
100	596	الجملة



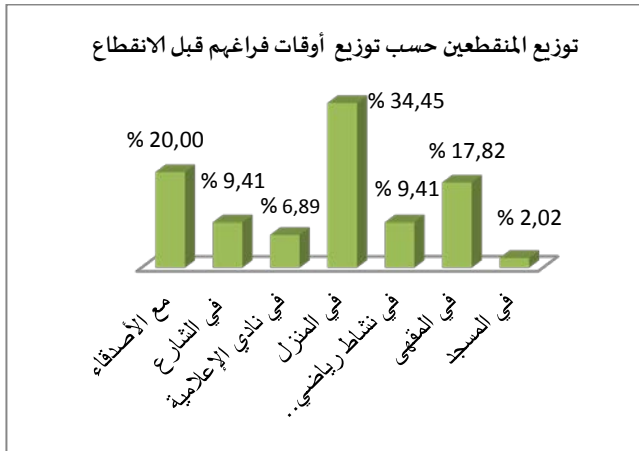
و بالنظر إلى وضع هؤلاء الأصدقاء يتّضح أنّ 72 % منهم مازالوا يدرسون والمشارك الذي يجمع بينهم هو ضعف و محدوديّة نتائجهم المدرسيّة، و 28 % منهم منقطعون عن الدراسة منهم 17 % يعملون و 11 % عاطلون و هو ما يمثّل مجالاً للتأثير في سلوكيات و مواقف هؤلاء الأطفال تجاه المدرسة.

توزيع المنقطعين حسب وضع الأصدقاء الذين يخالطونهم

%	العدد	وضع الأصدقاء
71,45	423	يدرسون
17,40	103	يعملون
11,15	66	عاطلون
100	592	الجملة



و يعتبر الفضاء المحيط بالمؤسسة التربوية المجال الذي يلتقي فيه هؤلاء التلاميذ بأصدقائهم المنقطعين عن الدراسة. كما يبرز هذا التأثير من خلال توزيع أوقات الفراغ على الأماكن التي يرتادها التلميذ المنقطع عن الدراسة.



توزيع المنقطعين حسب توزيع أوقات فراغهم قبل الانقطاع

النسبة المئوية	العدد	توزيع أوقات الفراغ قبل الانقطاع
20,00	119	مع الأصدقاء
9,41	56	في الشارع
6,89	41	في نادي الإعلامية
34,45	205	في المنزل
9,41	56	في نشاط رياضي أو ثقافي
17,82	106	في المقهى
2,02	12	في المسجد
100	595	الجملة

إذ أكد 34.4 % أنهم أنهم يقضون أوقات فراغهم في المنزل خاصة بالنسبة للمنقطعين الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية ميسورة و متوسطة حيث ينغمسون في اللعب بأجهزة الحاسوب و شبكة الانترنت .

أما البقية فتتوزع أوقات فراغهم على الأماكن التالية:

حوالي 30 % في الشارع صحبة الأصدقاء في الأحياء القريبة من السكن.

18 % يدمنون الارتياح على المقاهي

9 % في ممارسة نشاط رياضي أو ثقافي

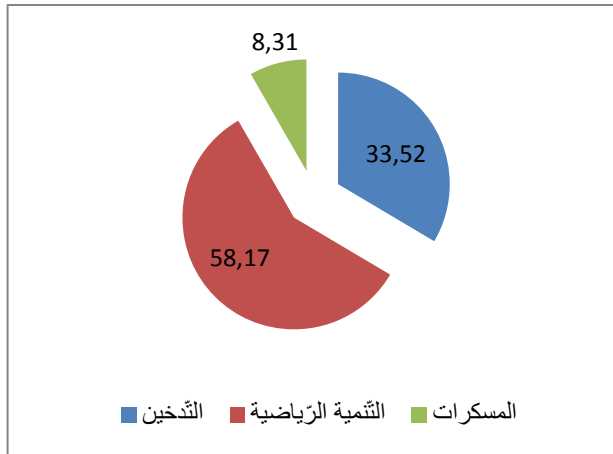
7 % في نوادي الإعلامية لممارسة اللعب و أحيانا القمار

2 % في المساجد لمتابعة الدروس الدينية عن طريق الجمعيات الدينية وهي ظاهرة حديثة بعد الثورة.

وإجمالاً تؤثر الأماكن التي يرتادها التلميذ في أوقات الفراغ في مساره الدراسي ذلك أن هذه الأماكن لا تخضع للرقابة و المتابعة و يتم ضمنها نشر الفكر المتطرف و العنف و الانحراف في صفوفهم مما يؤثر على مسارهم التعليمي الذي يعتبرونه بلا فائدة و يتضارب مع رؤاهم الجديدة حول مستقبلهم .

و تصبح مختلف هذه الفضاءات التي يرتادها هؤلاء التلاميذ المنقطعين مجالاً لتعاطي الكثير من السلوكات المنحرفة للتغطية عن الفشل الذي يميّز مسارهم الدراسي . فمن ضمن 349 منقطع أكد حوالي 33 % منهم إدمانهم على التدخين و 58 % على ممارسة التنمية الرياضية و حوالي 8 % على المسكرات .

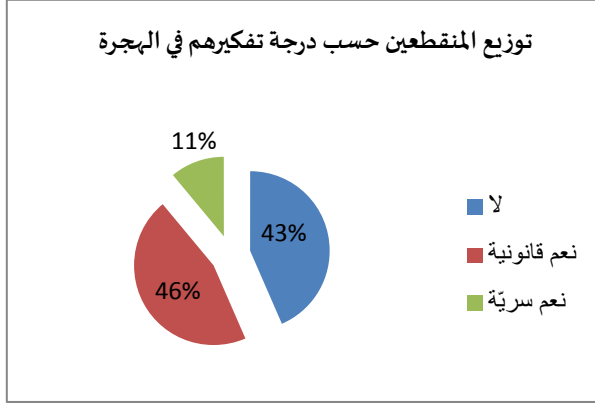
و رغم التناقض الكبير بين وضعهم المادي الصعب و متطلّبات ممارسة هذه السلوكات فإنهم يعولون على عملهم و مصروف الجيب و دعم أصدقائهم للقيام بذلك . و عادة ما يلتجأ هؤلاء الأطفال إلى البضائع المهرّبة الرخيصة للتزوّد بما يحتاجونه مثل السجائر أو المواد المسكّرة مثل " علب اللصق و البنزين و المواد الكيميائية الخطرة جدّاً على الصحة... " و التي تباع في السوق الموازية دون رقابة.



توزيع المنقطعين حسب تعاطيهم للقمار و المسكرات و التدخين

هل كنت تتعاطى؟	العدد	%
التدخين	117	33,52
التنمية الرياضية	203	58,17
المسكرات	29	8,31
الجملة	349	100

كما يتأثر جزء كبير من هؤلاء بالظواهر التي انتشرت في المجتمع التونسي مثل الهجرة حيث أكد حوالي 55 % من المستجوبين أنهم يفكرون في الهجرة لتحسين اوضاعهم الاجتماعية منهم 11 % بشكل سري و 45 % بشكل قانوني في المقابل 43 % اعلنوا أنهم لا يفكرون في الهجرة و تؤكد هذه الارقام حالة الاحباط و اليأس التي اصبح يتخبط فيها شبابنا جراء انسداد الافاق امامهم و عجزهم عن التأقلم مع الظروف التي افرزتها الاختيارات و التوجهات التي فرضها منوال التنمية الحالي الذي يتميز بالإقصاء و التهميش الناجم عن اليات اقتصاد السوق المحررة من كل القيود و التي لئن مثل الانقطاع المدرسي احد نتائج كلفتها الاجتماعية الباهضة فان ظواهر اخرى اصبحت تعصف بهؤلاء الشباب ضحايا هذه السياسات مثل الهجرة السرية و الانحراف الاجتماعي و البطالة و اخرها التطرف الفكري و الارهاب الذي اصبحت تونس ما بعد الثورة عنوانا واضحا له.



توزيع المنقطعين حسب درجة تفكيرهم في الهجرة

هل تفكر في الهجرة؟	العدد	%
لا	256	43,46
نعم قانونية	268	45,50
نعم سرية	65	11,04
الجملة	589	100

إن التربية التي تقوم على التمييز والعنف والتعسف والقهر والتسلط ومصادرة الحرية هي أقصر الطرق لتحطيم الفرد، فقطاع التربية في تونس أصبح يعاني من امراض عديدة استفحلت في السنوات الأخيرة وطفحت في شكل جملة من الظواهر باتت تميز القطاع مثل التسبب والعنف وتردي المستوى التعليمي إلى جانب الغش واستفحال ظاهرة الدروس الخصوصية والتعليم الموازي وخاصة تنامي ظاهرة الانقطاع المدرسي المبكر والتي ما انفكت الأرقام والنسب الخاصة بها تسجل ارتفاعا بنسق تصاعدي استفحل بعد الثورة. ويعد الانقطاع المدرسي المبكر من أهم الأمراض التي تعاني منها التربية التونسية لأنه يمثل نتيجة حتمية لفشل المؤسسة التربوية ومن ورائها كل مؤسسات المجتمع في تحقيق اهدافها من خلال السعي إلى تفجير طاقات الفرد وبناء شخصيته بشكل شامل ومتكامل ومتوازن حتى يكون مفكرا ومبدعا ومتفوقا واعيا وقادرا على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة على البلاد. ولا يمكن مواجهة هذا التحدي والتغلب عليه إذ لم نسنده بتربية قوية وحررة وديمقراطية قادرة على إيجاد الأرضية الملائمة لتجاوز المشكلات التي يعاني منها المجتمع التونسي خاصة وأن المقاربات تكاد تجمع على أن الحل يكمن في تطبيق مبادئ الحرية والعدل والمساواة وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص. وكل هذه المبادئ يصعب الوصول إليها في ظل المنظومة التربوية الحالية القائمة على التسلط والقهر والتمييز وغياب الحرية الذي يخنق كل عناصر هذه المنظومة بدون استثناء. فالجو الذي أصبح يسيطر داخل المؤسسة التربوية التونسية هو جو الكبت الفكري الذي يمثل عامل كبح لطاقات النمو والإبداع لدى التلميذ وهو ما يؤدي إلى تزايد حالات رفض التلاميذ للمؤسسة التربوية بكل مكوناتها من برامج وإطار إشراف وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الفشل والانقطاع المدرسي .

آخر إصدارات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

النظام الجبائي التونسي و دوره في قيام العدالة الاجتماعية



